

المكتبة الثقافية

٤١

العدالة الاجتماعية

الأستاذ المستشار عبدالرحمن نصير
وكيل مجلس الدولة

وزارة
الثقافة ووزير شؤون
الإدارة العامة للثقافة

١٥ يوليو ١٩٦١

الناشر



١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

مقدمة

هذا كتاب عن العدالة الاجتماعية . والعدالة الاجتماعية ميدان شامل لكثير من المسائل والأبحاث ، ومجال فسيح المدى ، ويستطيع العلماء أن يخرجوا فيه للناس المؤلفات المطولة لاسيما أنه موضوع مغذ للعقول محبب إلى النفوس فالإسهاب فيه مقبول ، غير محلول ، ويرى فيه الخاصة والعامة مراة لحاجاتهم ، وصدى لأهدافهم ، وبلسما لجراحهم ، وعلاجاً لآلامهم ، ووازعاً لنشاطهم ، ومناطاً لوسائلهم في الحياة .

ولكني جهدت في هذا الكتاب أن أضغط موضوعه في تركيز وإيجاز غير مغل ، مجتزئاً بالنقاط الرئيسية الأساسية حتى يوفى بالعرض . فإذا كنت بعدئذ قد أغفلت أمراً ، أو ارتكبت سهواً ، فمن الله المغفرة ، ومن القراء أتمس المعذرة ، وسبعان الله أحكم الحاكمين ، وأعدل العادلين .

والمذهب السياسي
والاقتصادي

العدالة الاجتماعية



العدل اسم من أسماء الله ، وصفة من صفاته ، وآية من آياته ، أنزلها على عباده أجمعين ، وأمر أن يتبعوها مختارين مخلصين ، وإلا ضلوا سبيلهم في الحياة ، فباءوا بالخسران في دنياهم ، وحق عليهم العقاب في الآخرة .
ولهذا وجب علينا أن تتعلق بأسماء الله ، وأن نستمد من صفاته ، ونعمل بأوامره وآياته ، ففي اتباعها السعادة الحقيقية والخير المقيم ، ومن أحكامه العدل في القول ، وفي العمل ، وفي المعاملة ، ومن مقتضاها أن يكون الفرد عادلاً نحو خالقه بعبادته وطاعته ونحو نفسه وغيره والجماعة التي يعيش فيها ، وأن تكون الجماعة عادلة نحو الأفراد ، والعدل ليس إلا القول منصفاً ، والتوجيه صادقاً ، والعمل سليماً نظيفاً ينفع صاحبه ، ولا يضر غيره . إن لم ينفعه ، ولا يتنافى مع حدود القانون والصالح العام .

وإن الحق المزعوم الذى لا يقوم على أساس العدل ليس فى حكم الدين والإنسانية والخلق والشرع بحق . وإن حقوق الإنسان المنظمة لصالح المجموع هى أول نتيجة من نتائج العدل . والعدالة الاجتماعية هى العدل فى شتى نواحي الحياة . والعدالة الاجتماعية بمعناها القانونى هى قيام حقوق الأفراد فى جميع النواحي العامة والاجتماعية والاقتصادية ورعاية هذه الحقوق بوضع الضمانات التى تكفلها واوسائل التى تحميها ، وذلك مع مراعاة أن هذه الحقوق ليست مطلقة بل مقيدة بالحدود التى تمليها مستلزمات الصالح العام . ومبررات وقاية النظام الاجتماعى دون توسع فى تلك القيود بما ينافى أساس الحقوق ومقوماتها ؛ وذلك لأن النظام والحرية توأمان متلازمان متضامان ، فالحرية بدون نظام فوضى ، والنظام بدون حرية افئسات . والعدالة الاجتماعية تقوم على الحرية المنظمة ، وعلى النظام الذى يقدر حقوق الأفراد وترفف عليه ألوية الحرية ، والعدالة الاجتماعية فوق ذلك تمتد إلى الخدمات الاجتماعية العامة التى تقوم بها الدولة فى سبيل الطبقات الفقيرة أو محدودة الدخل .

والعدالة الاجتماعية تتمثل أيضاً فى الموازنة والتنسيق بين العلبقات فى توزيع الثروة والدخول والإنتاج والاستهلاك

والتوزيع ، وفي المساواة القانونية بينهم في الحقوق والنشاط
والواجبات وتحمل الأعباء والتكاليف وفي توزيع الخدمات
وتهيئة فرص العمل .

ولقد تكلمنا في هذا الكتاب عن تاريخ العدالة الاجتماعية
وتطورها والنظريات والمذاهب المتعاقبة بها ، وأسسها في الدين
والأخلاق وعلمى النفس والاجتماع ، وفي القانون والوعى
القومى والاستقرار والطبقات ، ثم بينا عناصر العدالة الاجتماعية
وأقسامها وقيودها وأفردنا أبواباً خاصة عنها في التكاليف
والخدمات وحقوق التقاضى والتوظيف ، ثم تكلمنا عن دور السلطات
والشئون الاقتصادية والسياسة المالية في خدمة العدالة
الاجتماعية ، وكانت خاتمة المطاف موضوع العدالة الاجتماعية في
دستور الجمهورية العربية المتحدة وفي سياستها .



تاريخ العدالة الاجتماعية

كان الإنسان الأول يعيش في قبائل ومجموعات صغيرة متفرقة ، ويزاول الصيد والقتل ثم الرعي وقليل من الزراعة . وبعد ذلك عرف نظام الأسر والملكية المشتركة ولم يكن هناك نظام يحكم الجماعات أو اتصال منظم بينهم ، ثم أقيمت المدن ، وعُرفت الملكية الفردية ، واشتغل الناس بالتجارة والأسواق للعبادة ثم الصناعات الحفيفة — وعلى مر السنين تقدمت الزراعة والصناعة والتجارة وازداد عدد السكان ونشأت الدول ولكن سلطة الملوك والحكام كانت مطلقة ، فلم يكن لهم مطلق التصرف في الحياة والمال والملكية وحق الأفراد وحريةهم وفي سائر شئون الشعب ، ولم تكن الأموال تستخدم حينئذ لمصلحة الأمة بل كانت تصرف في الأغراض الشخصية للهيئة الحاكمة ، وفي ملذاتها . وكانت المميزات والامتيازات في الحقوق

والنكاليف تمنح للطبقة الحاكمة أو الأشراف أو الكنيسة حيث يستأثرون بالمناصب العليا والوسطى ويعفون من الضرائب ويظفرون بالملكيات . أما باقى الطبقات التى كانت تتألف من الموظفين والتجار والصناع والزراع والعمال وأرباب المهن فكانت مسخرة مستعبدة وعلى كواهلها تقع أعباء الضرائب والتكاليف ، والعسف والاضطهاد بدون مبرر أو لأتفه الأسباب . ولهذا الأوضاع لم يكن للعدالة الاجتماعية ظل فى هذه العصور المتدهورة . ولقد تدرج العالم بعدئذ فى عصور متباينه ، إلى أن جاءت مبادئ الديانة الموسوية والديانة المسيحية تخففت فى بعض الأوطان إلى حد ما من غلواء الاستبداد والرجعية ولكنها لم تصل إلى مداها حتى جاء الإسلام متضمنا فى إعجاز وتفصيل مبادئ العدالة الاجتماعية وانتشر فى ربوع العالم بمختلف طرق النشر والتأليف وبالفتح والتجارة فتأثرت به الشعوب بصفة عامة والمفكرون والكتاب والفلاسفة بصفة خاصة — ولما جاء القرن الثامن عشر ثم القرن التاسع عشر أينعت تلك الثمار وقامت النهضة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والانتقالات الصناعية وظهرت المخترعات والاكتشافات الحديثة واتسع نطاق التجارة وازداد عدد السكان ثم اشتدت الحركة الفكرية ويقظة الشعوب

فانبعثت نظريات ومبادئ الديمقراطية وسيادة الشعوب وحقوق الأفراد ، واتسعت دائرة الخدمات العامة . وفي هذا التغيير الذي طرأ على حياة الشعوب نشأت الحركة الإنسانية التي ، اتجهت إلى إلغاء الرجعية والرق والسخرة والملكية المستبدة ، والتي نادى بوجوب قيام الحقوق الفردية والمساواة والتسامح الديني وحلول الأنظمة الحديثة القائمة على سيادة الأمة والحكم النيابي محل الحكومات المطلقة والأنظمة المستبدة . وتم الانقلاب في الشؤون الاقتصادية والصناعية الذي أدى إلى ظهور مبادئ الاشتراكية . وفي القرن العشرين ازداد التقدم الاجتماعي والتجاري والصناعي وانتشرت المبادئ الديمقراطية وتمسكت الشعوب بمحقق تقرير المصير وبحقوق الأفراد ، فضمنتها الدول دساتيرها .

ولقد استمدت هذه الحقوق أصولها من مبادئ وتعاليم الإسلام كما ذكرنا ؛ وذلك لأن هذه المبادئ انتقلت من الدولة العربية إلى الإغريق والرومان ومنهم إلى أفكار رجال الدين وفلاسفة القرن الثامن عشر في أوروبا ، واخذت منها انجلترا عند إعلان وثيقة المهد الأكبر عام ١٢١٥ وفي بيان الحقوق عام ١٦٨٩ وغيرها . وقد أخذت بها الولايات المتحدة الأمريكية عندما أعلنت استقلالها عام ١٧٧٦ وفي إعلانها

الفيدرالى عام ١٧٩١ - ومن هذه الأسس والأفكار استوحيت الثورة الفرنسية مبادئها ، ومثال ذلك إعلان حقوق الإنسان عام ١٨٧٩ وإعلان الحقوق الصادر فى السنة الثالثة للثورة . ثم تطورت تلك الحقوق فأدخلتها الدول فى دساتيرها ، وقد راعت تحديدتها بالحدود التى تقتضيها رعاية النظام الاجتماعى وبعد الحرب العالمية الأخيرة اتجه العالم إلى وجوب صيغ هذه الحقوق بالطابع الدولى ، وفى يناير عام ١٩٤١ أعلن الرئيس الأمريكى (روزفلت) برنامجا عن الحريات الأربع وهى : الحرية الدينية - والحرية من العوز - والحرية من الخوف - وحرية الفكر والقول .

ثم أعلن ميثاق الأطلنطى فى أغسطس سنة ١٩٤١ متضمنا النص على التحرر من الخوف والحاجة . وجاء بعدئذ ميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه فى ٢٦ من يونية سنة ١٩٤٥ فنص على حقوق وحريات الأفراد بدون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ونص على إنشاء لجنة من المجلس الاقتصادى والاجتماعى لإعداد مشروع وثيقة دولية بإعلان حقوق الإنسان والحريات ومشروع آخر بوسائل التنفيذ والإجراءات التى يجب اتخاذها عند انتهاك هذه الحقوق . وعملت اللجنة وأنهت أعمالها وتقدمت

بمشروع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (المتضمن الحقوق
الاجتماعية والاقتصادية وما يقابلها من التزامات) وقد أقره
أعضاء الجمعية العمومية (ومنهم مصر) فى دورتها الثالثة المنعقدة
فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ — ولقد كانت عناصر العدالة الاجتماعية
وتلك الحقوق وأوضاعها فى العصر الحديث بالرغم من بزوغ
شمسها ووضوح أسسها ومعالمها فى شد وجذب ومد وجزر بين
بعض الحكومات والشعوب بسبب المذاهب والعوامل والمؤثرات
السياسية والاقتصادية المختلفة أو بسبب محاولة التخلص
من ضماناتها وحماياتها بالرغم من النص عليها — ولكن الأمر
أصبح فوق كل تشكيك أو محاولة بعد يقظة الشعوب وحققها
فى تقرير مصيرها ونظامها .



العدالة الاجتماعية والدين

الناس يعيشون في جاهلية وفوضى يدين فيها الضعيف للفقير ، والفقير للفقير ، ويسيطر فيها ذوو السلطان على غيرهم بدون حسيب من ضمير ، أو رقيب من قانون ، وتبذل فيها الأموال لغير وجوه العدل والبر والفضيلة ، وترتكب فيها المعاصي والرذائل ، واستمر الأمر على هذه الأوضاع العاتية العابثة إلى أن جاءت الأديان مبينة لسبل الخير والشر ، والحق والباطل ، والعدل والظلم ، والسعادة والشقاء ، فهدت الناس بذلك إلى الطريق القويم ، وأخرجتهم من الظلمات إلى النور .

وقد أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن الكريم على خاتم الرسل والأنبياء محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ليكون دستوراً للناس أجمعين ، فاتم بذلك نعمته واختار لهم الإسلام ديناً ، وكانت مبادئ العدالة الاجتماعية مما أمر الله تعالى به في كتابه ، ونهى نهياً حاسماً عن مخالفته . ومن ذلك قوله تعالى : (وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) . وقوله تعالى (وشاورهم في الأمر) وقوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا

الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن
 الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً) وقوله تعالى :
 (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون)
 وقوله تعالى : (وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان)
 وقوله تعالى : (ولا يجرمكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا
 هو أقرب للتقوى) وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كونوا
 قوامين بالقسط) وقوله تعالى : (فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا
 وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً) وقوله تعالى :
 (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً
 وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير)
 وقوله تعالى : (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)
 وقوله تعالى : (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
 وجادلهم بالتي هي أحسن) وقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى
 ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وقوله تعالى : (والذين في أموالهم
 حق معلوم للسائل والمحروم) وقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال
 الناس بالإثم وأنتم تعلمون) وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا
 أوفوا بالعقود) وقوله تعالى : (الذين ينقضون عهد الله من بعد

ميثاقه ويقطون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض
أولئك هم الخاسرون) (صدق الله العظيم)

وما هذه الآيات إلا قطرة من بحر زاخر هو الذكر
الحكيم الذى تضمن الحكمة والموعظة الحسنة والبروس والعبر
وأهداف الخير والشر والسعادة والشقاء ووسائلهما وطرائقهما
والجزاء على كل منها ، ومن ذلك وجوه العدالة الاجتماعية
وصورها .

وإن فى أحاديث رسول الله ﷺ عليه وسلم وفى أعماله
— فى السنة والقياس — وفى أنظمة الحكومة الإسلامية ونشاطها
مناهج وافية للعدالة الاجتماعية . وإن فى خطط وفضائل صحابة
رسول الله وال خلفاء الراشدين والخلف الصالح من أتى بعدهم
واتبع طريقهم من الأئمة والعلماء والحكام الأتقياء أمثلة واضحة
ونماذج رائعة عن طرائق العدالة الاجتماعية — ولست فى صدد
تفضيل ذلك وإنما حسبي أن أشير إلى أن الحكم الإسلامى كان
يقوم على الشورى والعدل والمساواة بين الأفراد والموازنة بين
الطبقات وبين الطوائف دون تمييز إلا بالتقوى والعلم والأعمال
الصالحة . وكان يقوم على الاتصاف للضعفاء والمظلومين ومراعاة
المساواة الشرعية على أساس القدرة فى فرض الضرائب والزكاة .

وعلى البر بالفقراء والمرضى والمعجزة — وعلى أن يكون في بيت المال حق معلوم لذوى الحاجة والسائل والمحروم ، وعلى التعاطف والتآخى والتعاون والتساند بين جميع الطبقات .

ولقد كانت هذه المبادئ الإسلامية التي أشرنا إليها هي نور العدالة الاجتماعية الذي شع ضياؤه في جميع أنحاء العالم ، وهي الجذور التي نبتت منها حقوق الإنسان ورعاية الطبقات والخدمات العامة .



العدالة الاجتماعية والأخلاق

إن قواعد الأخلاق الأساسية هي المستمدة من أحكام الدين - وهي من أسس القانون الطبيعي ، ومن منافع القانون الوضعي . وإن الضمير هو المحكمة الأولى الوحيدة التي تحاسب الإنسان على مسائل المسؤولية الأخلاقية فيما لا يتضمنه القانون الوضعي ، وقد يكون هناك جزاء اجتماعي آخر يتمثل في غضب الغير أو في اتجاهات الرأي العام . أما حكم الله في المسؤولية الأخلاقية فهو الحكم النهائي والكلمة العليا التي لا معقب لها ، وإن عقاب الله أشد وأقوى من عقاب الناس . وإذا كنا نخشى الناس فالله أحق أن نخشاه ، وإن مبادئ الدين والأخلاق إذا ما تاصلت في النفوس ثبت فيها التمييز بين الخير والشر والعلم بحقائق الأمور وإدراك الحقوق والتمسك بالواجبات . وبالأخلاق نعلم عن يقين أن الهدف لكل فرد من أفعاله هو السعادة التي تعود عليه وعلى المجموع ، فالسعادة الحقيقية ليست مجرد تحقيق المطالب الشخصية بل هي أيضا احترام حقوق الغير وهي رفاهية المجتمع جميعاً ، وإن اللذة الكبرى هي أن يحقق

الفرد الخير لنفسه دون المساس بحق غيره مع الإذعان لكل ما يحقق الخير العام . وإن اللذة المقصودة ليست اللذة المادية فقط بل هي اللذة الكلية الشاملة للناحيتين الأدبية (أى العقلية أو الروحية) والمادية ، وإنه لا يمكن أن يستقيم للفضيلة ظل حتى ينظر لكل فرد نظرة عادلة متكافئة بالنسبة لغيره وباعتباره عضواً في المجموع له حقوق كما أن عليه واجبات ، وإنه من سوء الخلق أن نبني سعادتنا على تعاسة الغير أو على شقاء المجموع . وإن الفعل لا يكون حقاً أو صالحاً إلا إذا روعى فيه عدم التمييز بين الأفراد بدون مبرر عام ، وعدم المساس بحق الغير . وبالأخلاق ندرك أن الاضغاث الذاتية الكريمة كالخوف والغضب والحقد والميل إلى الظلم أو إلى الانتقام والأنانية والمحاربة هي أكبر الأخطار على الفرد والجماعة ، وأن الشعور الكريم غير الذاتي الذي يدفع إلى الإحساسات الاجتماعية العامة كالشفقة والعطف والمحبة وضبط النفس وإدراك المسؤولية والواجب . وإنكار الذات والميل إلى الخير والإحسان ، هو من أسس الفضيلة والعدل والوطنية والخير العام .

ومن النتائج الحتمية لاتباع مبادئ الأخلاق ، قيام العدالة الاجتماعية . بل إن العدالة الاجتماعية هي ركن من أركان

الأخلاق ، ومن ذلك حقوق الأفراد وواجباتهم . ومسئوليات
المجموع بالنسبة لهم ، فحق الفرد حق طبعى أصيل خلق معه ،
ولا يحدده إلا مصالح الجماعة الضرورية .

وحق الحرية حق طبعى للإنسان مثل حق الحياة ، والحرية
أساس التكليف وتأدية الواجب ، والإكراه يتنافى أصلاً مع
المسئولية والحرية . ولكن الحرية لا تكون معالقة لأنها
لا تصلح مع إطلاقها للجماعة أو للفرد ، وإنما يجب أن تكون
مقيدة لصالح المجموع بما لا ينقص من حرية الغير أو يضر بالنظام
العام ، والقانون يتفق مع الدين والأخلاق والعدالة الاجتماعية ،
فيقرر ويحمي الحرية بقيدتها السابقين دون تغال أو توسع في
القيود بما يتنافى مع مبادئ الأخلاق وأصول العدالة الاجتماعية .
ومن الأخلاق أيضاً : واجبات الإحسان والرحمة والشفقة
والتضامن الاجتماعى ، فهى من مظاهر الإخاء الإنسانى . ومن
دواعى العدالة الاجتماعية ومن ذلك معاشات العجز والشيخوخة
والإحسان والزكاة والخدمات الاجتماعية والخيرية والمستشفيات
والخدمات الطبية والملاجئ ومكافحة التسول والتبرعات
وما إلى ذلك . ومن وسائل نشر الوعى المخلقى لتفهم معانى
العدالة الاجتماعية إدخال تلك المبادئ الخلقية فى القوانين

على قدر المستطاع وفي برامج التعليم ، وبث العادات الكريمة
ومحاربة العادات السيئة ونشر الثقافة الخلقية عن طريق الكتب
والصحف والمجلات والنشرات والإذاعة والملاهي ، ومن
طريق تكوينها في الأطفال والتلاميذ بين الأسر وفي المدارس
والنوادي .



العدالة الاجتماعية وعالم النفس

إن النفوس بحكم إحساسها وشعورها وإدراكها تميل أصلاً إلى الحرية والتمسك بأكبر قدر من الحقوق . فإذا ما استلزمت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصالح المجموع تحديد هذه الحرية ، وتقييد تلك الحقوق بحكم النظام وما يقتضيه ذلك من تضحية من الفرد في سبيل الجماعة ، وجب أن يكون هذا التقييد وذلك التحديد بالقدر اللازم وبرفق وفي نطاق العدالة الاجتماعية حتى تتقبله النفوس راضية وتستسيغه في سر ، وإلا قبلته كارهة ، وأذعنت له متضجرة ، وبانثرت نشاطها عندئذ كالألة الصماء أو كالدمية التي لا روح فيها ولا حياة . وهذا ليس فيه مصلحة لأحد وليس فيه مصلحة للبلاد ، كما أن النفس بطبيعتها لا ترضى عن أى افتئات على حقها . ولا ترضى عن أى تمييز للغير بغير مبرر مقبول لأن الناس قد طبعوا على بغض من يستأثر دونهم بالأرزاق . ولذلك فإن توافر العدالة الاجتماعية والمشاركة في الخير والمواطنة والتضامن الاجتماعي هي من أهداف المجموع ، وهي في الوقت ذاته غذاء النفوس الجماعية ، ودواء العيون المتطلعة ، وبلمس القلوب الكسيرة . وهي تنزل على المواطنين برداً وسلاماً .

العدالة الاجتماعية وعالم الاجتماع

الأسباب الأصلية الحقيقية في قيام الدول الحديثة **ليست** والحكومات الديمقراطية بعد سقوط الدول القديمة والأسر الحاكمة المستبدة هي مجرد الأوضاع السياسية والحروب وإنما هي الأفكار الحديثة والثورات الشعبية والتطورات الاجتماعية والاقتصادية ونبد المعتقدات القديمة والمذاهب البالية المادية لحقوق الشعوب وحقوق الإنسان . فلقد كان الأساس القديم في الحوادث التاريخية هو سلطة الملوك والحكام . ولم يكن للشعوب والجماعات رأى الأول ، بل لم يكن لرأيها أى وزن . أما في العصر الحديث فقد أصبح صوت الجماعات هو الذى يمل على الحكام اتجاهاتهم ، وأصبحت الأمم مصدر السلطات .

ومن القواعد النابتة في علم الاجتماع أن من خواص الجماعات قابليتها للدفاع والتغلب والرضا والغضب والتأثر بالمؤثرات المختلفة والخيالات والتغالى في المشاعر والانفعالات ولكنها عوارض طارئة لا تلبث أن تزول مهما طال بها الزمن .

أما الخواص الأساسية للجماعات فهي الروح العامة المستمدة من دينها وبيئتها وعاداتها وصوالحها وحاجاتها الأساسية وتاريخها .
وهي وحدها التي يكتب لها الاستقرار والاستمرار ولذلك
يعنى الزعماء الشعبيون للدول أن يقيموا سياستها واتجاهاتها
وخططها على مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية إذ أنها
وحدها هي التي تتفق مع روح الجماعة ومع الاعتبارات المتقدمة الذكر .
ولا ريب أن الأنظمة الاجتماعية وليدة الأفكار والمشاعر ،
وأن الأفكار والمشاعر وليدة الدين والخلق والعادات والبيئة ،
وأن الحكومات عمرة جهود الشعوب ، فن واجباتها الأساسية
أن ترضى هذه الأفكار ، وتشبع تلك المشاعر ، وهي تستطيع
إقامة ذلك على دعائم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .



العدالة الاجتماعية والقانون

طكت

الإنسان في العصور القديمة كما ذكرنا ميالا إلى التسلط على سواء محبا للبقاء شديد الرغبة في إشباع رغباته وحاجاته والتمتع بأكبر نصيب من السعادة . ولكن وجد أنه من الضروري أن يندمج ويتضامن مع سواء ليكون أكثر قوة وقدرة على تحقيق رغباته والدفاع عنها — ومن ثم تكونت الجماعات فالقبائل والعشائر ثم الشعوب فالدول — وكان من أثر ذلك قيام المنازعات بين الأفراد والحروب بين الجماعات وبين الدول ، ومن ذلك وُجدت الضرورة لقيام نظام في كل جماعة يسرى على أفرادها ونظام دولي يحكم علاقات الدول ببعضها .

وأساس النظام أن يتمتع كل فرد بحقوقه المرسومة فيه ، وبواجباته المعلومة منه متنازلا عن قسط من حقوقه وحرية في سبيل الجماعة ل يتمتع الآخرون بنصيبهم منها ، ومن هذه القواعد الموضوعية يتكون القانون .

وهذه القواعد من خلق البيئة فهي تخضع للظروف الدينية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية .

فالنظام القانوني إذن هو مجموعة القواعد التي يخضع لحكمها الأشخاص بوصفهم أعضاء في جماعة سياحية معينة والمتجمعة حول ظاهرة اجتماعية بذاتها .

ولما كان الدين والعرف من مصادر القانون الوضعي فإننا إذا ما أخذنا من هذه المصادر للقانون الوضعي ما يحمله متطوراً مع التقدم الإنساني والخلق الكريم والسعادة الحقيقية نكون قد حققنا الخير العام . هذا إلى أن القاعدة القانونية التي يكتب لها أكثر نصيب من الاستقرار والظفر برضاء الجماعة هي التي تتمتع بعقائدهم ومشاعرهم وتقوم على التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم والمصلحة العامة للجماعة ، وتلك هي العدالة الاجتماعية المنشودة .

وإن لكل قانون هدف خاص ، وهدف عام ، فالهدف الخاص : هو الأغراض التي يرمى المشرع إلى تحقيقها مباشرة منه وهي قد تكون محددة فيه أو مستنتجة منه ، والهدف العام : هو الصالح العام الذي ينشده المشرع من مجموعة القوانين . ومن الواجبات الأساسية في التشريع أن تلتزم الأهداف الخاصة نطاق الهدف العام ولا تتخرج عليه . ولما كانت العدالة الاجتماعية من أركان الصالح العام ، أي من الهدف العام وجب أن يلتزم أي قانون

حدودها فلا يتعداها ، فالقانون - والحالة هذه - هو وسيلة لتحقيق
العدالة الاجتماعية ، وليس طريقاً لمخالفتها . ولما كان الدستور
هو النظام الأساسي للدولة وكانت العدالة الاجتماعية - بما في ذلك
حقوق الأفراد - عناصر فيه ، وكان الدستور في مستوى أعلى
من القوانين العادية ، وجب ألا تخالف القوانين الدستور ، وبالتالي
فإن القوانين لا يجوز أن تخالف العدالة الاجتماعية .

ولذلك فإن نظام كل دولة يحدد الوسائل التي تتبعها الدولة
في إلغاء أو عدم تطبيق القانون المخالف للدستور .



العدالة الاجتماعية والوعى القومى

الدولة المتمدنية بنشر الثقافة العامة والخاصة بين
المواطنين فى مختلف شئون الحياة ليتكون من
ذلك وعى قومى سليم .

وهذا الوعى هو الأساس الأول ليقظة الشعوب ونهضتها
وتقدمها نحو الأهداف الحقيقية .

ولقد كان الحكام المستبدون فى العصور القديمة والوسطى
يعملون على الحيلولة بين الشعوب وبين نور الثقافة والوعى حتى
تبقى تلك الشعوب فى ظلام الجهل والخضوع والخنوع ؛
وابن الظلام لا يحب النور .

ولما تقدم العالم خطوات بطيئة نحو المدنية والعلم كان هؤلاء
الحكام لا يسمحون للشعوب إلا بقدر معين من الثقافة أو بالقدر
الذى يريدونه ، ومع ذلك فقد كان هذا القدر محاطاً بالتضليل
محشواً بالأباطيل ، متنكباً للحقائق التاريخية والعلمية والسياسية
والاجتماعية والاقتصادية ، وذلك حتى لا يصل إلى أفراد تلك
الشعوب من المدنية والعلم إلا أشعة ضئيلة مهزوزة .

وبقى الأمر كذلك إلى أن انتشرت المدنية والعلوم والحركات
الفكرية والنهضات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية ، وسادت
مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية ، وقامت
يقظة الشعوب والحكومات الديمقراطية وعندئذ وجدت تلك
الحكومات - تلبية للصالح العام ولإرادة الشعوب - أن من واجباتها
الأساسية نشر الثقافة على اختلاف أنواعها بين أفراد الشعب
لتكوين الوعي القومي ، وحتى يستنير هؤلاء الأفراد فيصروا
الحياة الحرة الكريمة بمنظارها الصحيح ، ويدركوا دورهم
وسبلهم في الجماعة التي يعيشون فيها .

وبهذه الاستنارة وذلك الوعي يدرك كل فرد على الوجه السليم
ماله من حقوق وما عليه من واجبات ، وما للدولة عليه من
حقوق وتكاليف وما تقوم به نحوه ولتنفعه من خدمات ،
ويدرك أساس وماهية ومعاني وحدود ومدى وثمرات تلك
الحقوق والواجبات والخدمات .

فإذا ما وصل هذا الوعي إلى المستوى الذي يتفق مع الصالح
العام استطاعت الدولة أن تباشر وظائفها وأن تطبق وتنفذ
قوانينها ومشروعاتها وأوجه نشاطها بين المواطنين في يسر
ومن أقصر السبل وبدون تعثر أو عقبات أو تعقيد ، واستطاع
الأفراد - وقد تذوقوا معاني القوانين والخطط العامة

واستساغوها - أن يقبلوا على مباشرة حقوقهم وواجباتهم
والاضطلاع بمسئولياتهم بإخلاص وقابلية ، وبإتقان وتضحية ،
وبدون أثر أو أنانية .

وبذلك جميعه تؤدي الدولة حكومة وشعباً رسالتها في الحياة .
ولكي تنتج الثقافة المذكورة الوعي المستقر المنشود ، يجب
أن تكون قائمة على الحقائق العلمية والوقائع الصحيحة والعدالة
الاجتماعية والحقوق الأصلية والمصالح الأساسية للدولة .

ومن وسائل نشر الثقافة : التعليم والنشر والتأليف والإذاعة
والجُمُعيات والاجتماعات والهيئات الثقافية والمساجد والكنائس
والمكتبات والندوات والنوادي والملاهي وباقي أوجه الإرشاد القومي .
وتتولى الحكومات في الدول الحديثة أغلب هذه المسائل
لأهميتها وآثارها وتشرف على الباقي إشرافاً دقيقاً بأن توجهه
وترسم له الخطوط الرئيسية ، بل تمدّه بكل وجوه التشجيع والمعاونة .
ويضاف إلى ذلك أنه في ذمة وعنق كل مواطن متعلم مثقف
مسئولية أديّة وطنية ؛ وهي أن ينشر الثقافة في محيطه الخاص
وبما يستطيعه من وسائل بحسب قدرته وطاقته .

وبذلك يكون الجميع في هذا السبيل جنوداً مجتهدة لصالح
الدولة ولمنفعة الدين والأخلاق والقانون والعلوم والوطنية .

العدالة الاجتماعية والطبقات

نظام الطبقات قد وجد منذ فجر الخليقة ومن بدء
قيام الجماعات ثم الدول ، وهو أساس وجودها
ونظامها ودعامة بقائها ونشاطها وكل ما في الأمر أن نظام الطبقات
التي تنشده الديمقراطية الاشتراكية ليس كنظام الطبقات الذي
كان سائداً في العصور القديمة وفي عهد الحكومات المستبدة .
فنظام الطبقات القديمة في العهود الطاغية كان قائماً على طبقة عليا
من الهيئة الحاكمة والأشراف وطبقة مستعبدة من سائر الطوائف
وكان التفاوت الخطير قائماً بينهما كما شرحنا ذلك في الفصول
السابقة .

أما نظام الطبقات في العصر الديمقراطي الحديث فهو القائم
على التوازن والتساند والتوافق بينهما تحت حكم عادل وفي إطار
من العدالة الاجتماعية — وسبحان الله الذي جعل الناس بعضهم
فوق بعض درجات ولا تميز بينهم إلا بالتقوى والعلم — وتلك
سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

وذلك لأنه لا بد لكل جماعة في جميع النواحي السياسية

والاجتماعية والاقتصادية من ترتيب هرمى يبدأ فى قمته من رئيس
أعلى ويتدرج بعدئذ من الرؤساء التالين إلى المباشرين وغيرهم
من الطوائف والمواطنين حتى يصل إلى قاعدة من هؤلاء
المواطنين ولا بد أن يكون هناك أيضاً ترتيب هرمى فى الكيان
الاقتصادى والاجتماعى لنتفاوت الناس الطبعى فى النشاط الفردى
والأرزاق والكفاية الذاتية والقدرة العلمية أو العملية ، الأدية
أو المادية ولاختلاف الوازع والبواعث فى هذا الصدد .

وقيام النشاط الفردى هو من دعائم ومقومات وجود الجماعة
أو الدولة ولا وجود حقيقى لها بدونه .

وكل ما تتطلبه مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بعدئذ
هو أن يقوم هذا النظام على تلك المبادئ حتى يتحقق الصالح
العام . وأن يقوم النظام أيضاً على التعاون والتضامن الاجتماعى
بين الطبقات فى سبيل الخير العام ، وأن تتدخل الدولة فى نطاق
المذهب الديمقراطى الاشتراكى المعتدل والاقتصاد الموجه لتنظيم
هذا التعاون وذلك التضامن .

وهذا جميعه حق فائته لا يمكن الاستغناء فى كيان المجتمع
عن أية طبقة من الطبقات ، فإن الطبقة الموسرة لازمة للمحافظة
على الإنتاج الكبير واستثمار رؤوس الأموال الكبيرة وتقدم

العمالة والرواج العام والتغذية الكافية للأسواق وما إلى ذلك .
والطبقة المتوسطة هي هيكل المجتمع وعصبه وهي لازمة
لحفظ التوازن بين سائر الطبقات وللرواج الاقتصادى العام فى
صوره المختلفة ، وللإنتاج والاستثمار المتوسط ، ولتنظيم الإنتاج
وللادخار المناسب .

ويقوم عليها النشاط الحكومى والمهنى والأعمال التجارية
والصناعية .

والطبقة الفقيرة أو محدودة الدخل لازمة لأنها سواعد الإنتاج
والعمل وأدواته ، وأساس العمل فى المرافق العامة وغذاؤه .
ويترتب على ذلك أن ضعف أو اختفاء أية طبقة من هذه
الطبقات يودى بالكيان الاجتماعى والكيان الاقتصادى ، بعد
أن يؤثر أعمق وأخطر تأثير فى باقى الطبقات .

فعدم وجود الطبقة الموسرة أو اضمحلالها يودى إلى اختفاء
أو قلة رؤوس الأموال والمشروعات الكبيرة والاستثمارات
وضعف الإنتاج وقلة جودته وارتباك التوزيع واختلال مستوى
الأسعار والميزان التجارى والقوة الشرائية وقلة حصيلة الضرائب
وإيرادات الدولة ، والناتج عن ذلك على العمالة ، وتفاقم البطالة . وينتج
عن ذلك جميعه انهيار الأسس الاقتصادية مما يفتح أبواباً متعددة

للمبادئ الاقتصادية الهدامة . أو للانهار الاقتصادى العام .
وعدم وجود الطبقة المتوسطة يؤدى إلى انعدام التوازن
الاقتصادى المنشود ، ومن ثم إلى اتساع الهوة بين الطبقة الموسرة
والطبقات الفقيرة ، فتتردى فيها إحدى الطبقتين الباقيتين فتذهب
ضحيتهما فيكون الانهار الاقتصادى أيضاً ، أو قيام الرأسمالية
العاسفة المنقوطة ، أو الشيوعية الفوضوية المدمرة .

وعدم وجود الطبقة الفقيرة يقضى على أسس ودعائم الكيان
الاجتماعى والاقتصادى ومن ذلك الإنتاج والعمالة والنشاط
الحكومى والوازع الشخصى فى النشاط الفردى وما مائل ذلك .
ويؤدى إلى ذات النتائج كلها أو بعضها طغيان طبقة على أخرى
أو إشارها بمزيد من الرعاية الاقتصادية أو الاجتماعية بدون مبرر من
الصالح العام ، ولذلك فإن الدول المستنيرة ترى أن من واجباتها
الأساسية أن تقيم سياستها الاقتصادية والاجتماعية إزاء تلك
الطبقات على عدة أسس مجتمعة ، ومنها :

- ١ - المحافظة على كيان الطبقات وعلى وجودها واستمرارها .
- ٢ - المحافظة على التوازن بين الطبقات فى نشاطها .
- ٣ - عدم إيجاد فوارق جسيمة بين الطبقات أو بين
الطوائف بما يخل بالكيان الاجتماعى أو السياسة الاقتصادية وبما

يسبب وجود الحقد الاجتماعى . وذلك مع المحافظة على نتائج
النشاط الفردى .

٤ — رعاية العدالة الاجتماعية ومبادئ الديمقراطية بين
الطبقات .

٥ — تشجيع الطبقات المتوسطة وما دونها ومساندتها بما
يحفظ كيانها ويوفر لها الرخاء والتقدم .

٦ — عدم إثارة طبقة على أخرى أو طائفة على أخرى من
المواطنين فى صور أو مميزات أو رعايات لأسباب لا تتصل
بالصالح العام .

٧ — تشجيع النشاط الفردى الذى لا يتنافى مع الصالح العام
ومؤازرته وحمايته من أية منافسة غير مشروعة .

٨ — تشجيع استثمار رؤوس الأموال الذى لا يتناقض مع
صالح المجموع .



العدالة الاجتماعية والاستقرار

ان وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة طبقا لسياستها ودستورها على أسس مستقرة متطورة ، ودعائم ثابتة مرنة عملية مدروسة ، صالحة للتطبيق ولمواجهة النواحي العملية باستمرار وبحيث لاتكون عرضة للتغير والتبديل والمفاجأة من وقت لآخر بدون مسوغ قومي . مفاجيء أو مبرر دولي عاجل ، هو من الضرورات اللازمة لحفظ كيان الدولة وصوالحها الأساسية من جميع الوجوه . وهو في الوقت ذاته مما يتفق مع العدالة الاجتماعية — لأن هذا التغير أو التبديل الذي يجب استبعاده يؤثر تأثيراً عميقاً سلباً في الصالح العام في كثير من نواحيه فهو يضر بمصلحة الدولة كما يلحق بمصلحة الأفراد أشد الأضرار ، وقد لايحتمله الموسرون وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ، فيسبب آثاراً جسيمة ضارة في النواحي الاقتصادية ، فلنا بالنا بمحدودي الدخل والفقراء الذين لا يستطيعون باية حال مواجهة هذا التغير لضعف قدرتهم وطاقتهم وقلة احتمالهم وضالة مقاومتهم .

ومهما يكن من شأن الجهود التي تبذل للتخفيف من نتائج هذه التغيرات وتلك الطوارئ فإن آثارها وأضرارها تمتد بطريق مباشر أو غير مباشر للجميع ، وتنظم الطوائف جميعها بما يؤثر في نشاطها وقدرتها ومستواها الاقتصادي والاجتماعي .

وأما من ناحية تنفيذ وتطبيق تلك الأسس المرسومة ، والقواعد الموضوعية فإن الدول تحرص في شأنها على التطبيق العادل والدقة وعدم الطفرة ، والدراسة والتمهيد السابق على كل خطوة .

وبهذا جميعه تطمئن الدولة حكومة وشعباً إلى أن نشاطها يسير في نطاق معلوم ، وفي سبل معروفة ، وبوسائل محددة وطبقاً لتخطيط مرسوم ، ونحو أهداف قائمة واضحة ، لا يأتينا الباطل ، ولا تطفئ عليها العوامل الدخيلة ، أو الأغراض الخاصة أو البواعث الذاتية ، ولا تزعمها عواصف الطوارئ والمفاجآت . وبهذا يطمئن الأفراد والجماعات على حاضرم ومستقبلهم الاجتماعي والاقتصادي ، فيقبلون على أعمالهم ، ويضاعفون من نشاطهم وجهودهم وهم مطمئنون إلى نتائجها وثمارها . وهذا هو الاستقرار ، وهذا هو جهد الخيار .

أصدقاء العدالة الاجتماعية وأعداؤها

إن كل فرد يعلم ما له من حقوق قانونية فيلتزمها ويرعاها ويحافظ عليها ويدافع عنها بالوسائل المشروعة ويحترم في الوقت ذاته حقوق غيره ، ويؤدي حق الدولة عليه مخلصاً لها مخلصاً عند اللزوم في سبيلها ، ويضطلع بواجباته ومسؤولياته بإخلاص وكفاية ، ويساهم بما يطلب منه من خدمات عامة لخير المجموع على قدر طاقته واستطاعته . ولا يسخل على وطنه بقول نافع ، أو بفعل مشر ، أو بمجهود مبتكر ، إن من يفعل ذلك إنما يبنى به لبنة في بناء نهضة الوطن وتقدمه ورفعة البشرية — وهو في الوقت ذاته يعتبر من أبناء الديمقراطية الحقة ، ومن أنصار العدالة الاجتماعية وأصدقائها المخلصين .

أما الإقطاع والاستغلال والسيطرة على رأس المال والمحسوية والفساد والانتقام وإساءة استعمال السلطة والحزبية فهي أكبر أعداء للعدالة الاجتماعية — وأكبر أعداء للقانون وللنظام وللحرية والمساواة ، بل هي المعاول التي تعمل سريماً أو بطيئاً في مقومات الدولة وعوامل تقدمها وارتقاها .

والإقطاع هو تمييز طبقة أو فئة قليلة من المواطنين على سواهم بحقوق أو مزايا سواء أكانت هذه الحقوق أو تلك المزايا أدبية أم مادية عقارية أم منقولة أصلية أم تبعية مباشرة أم غير مباشرة ، دون أن تخول لهم مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هذا التمييز .

والاستغلال هو تسخير أغلبية الشعب لصالح المادى لفئة قليلة من ذوى النفوذ أو أصحاب رؤوس الأموال .

والسيطرة على رأس المال هي أن تكون رؤوس الأموال الكبيرة كلها أو غالبيتها بيد فئة قليلة من المواطنين يوجهونها لصالحهم دون مراعاة للصالح العام وجمع المال والأرباح دون نظر إلى منفعة الاقتصاد القومى .

والمحسوية هي إيثار فرد أو أفراد أو فئة معينة بالحقوق أو المزايا المادية أو الأدبية لقرابة أو مصاهرة أو صداقة أو اتصال شخصى أو حزبية أو تشيع أو محاباة دون أن يكون هناك مبرر من القانون والعدالة والمساواة لهذا التفضيل وتلك الأسبقية .

والانتقام هو تفضيل أو ترجيح فرد على آخر أو جماعة على أخرى فى المعاملة أو فى تطبيق القانون لمجرد الكراهية أو تعمد

إيقاع الظلم بالنسبة للفرد الذى يذهب ضحية ، أو الجماعة التى تضاربه .
والفساد هو انتشار التقصير الجسيم وجرائم استغلال النفوذ
والرشوة والاختلاس بين الموظفين مما يؤثر على النشاط والإنتاج
الحكومى ، وعلى الأموال العامة ويلحق بالصالح العام أشد الأضرار .
وإساءة استعمال السلطة هو الانحراف فى تطبيق القوانين
فى التصرفات والأوامر الإدارية من حيث روحها أو أهدافها
العامة أو المخصصة أو لأسباب شخصية أو عوامل غير قانونية .
والحزبية هى أن يستأثر حزب بذاته أو جماعة سياسية معينة
بالتفضيل بالحقوق أو المزايا والنفوذ السياسى أو الاجتماعى
أو الاقتصادى دون باقى المواطنين وذلك لكى يكون هذا
التفضيل بمثابة ثمن لمساندة وتأييد الحاكمين أخطأوا أو أصابوا .
وإن الأمر فى هذا العداء لا يحتاج بعدئذٍ إلى بيان فهو
مناقض ومناوئ " لجميع المبادئ الأساسية التى تقوم عليها العدالة
الاجتماعية بجميع عناصرها وأنواعها وصورها لا سيما مبدأ
المساواة فى الحقوق والمزايا وتحمل التكاليف والواجبات .
تلك المساواة التى تقوم على القدرة والكفاية والاستحقاق
وتكافؤ الفرص ، وتستبعد من ميزانها ومعاييرها العوامل
الشخصية والاعتبارات الفردية التى لا تمت بسبب إلى الصالح العام .

تقاليد الديمقراطية تتفق مع العدالة الاجتماعية

من عوامل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، الوسائل
التي تتبعها الحكومة لتعرف رأى العام الحر
وحاجات الشعب ومطالبه، وذلك بخلاف الوسيلة الديمقراطية
الأولى وهي رأى ممثلى الشعب فى مجلسه النيابى .

ومن تلك الوسائل إفساح المجال لتعرف تلك الآراء من
طريق الصحف والمجلات والنشرات والاجتماعات العامة
والجمعيات والندوات ، والاجتماعات التى يعقدها ممثلو الحكومة
المركزية أو الهيئات المحلية بالمدن والقرى للاتصال بأفراد الشعب
ومعرفة طلباتهم والمناقشة فى شئونهم ، والإجابة على
استفساراتهم ، وكذلك تفظيم الهيئات التنفيذية التى تتلقى شكاوى
المواطنين ونظمااتهم ، والهيئات التى تفصل فيها .

وبهذا تستطيع الحكومة أن تخرج من تلك الوسائل - مضافة
إلى رأى ممثلى الشعب - بمعرفة الاتجاهات العامة وإرادة البلاد مما
يعاونها على رسم سياستها وخططها على أسس قومية .

ولا ريب أن رأى العام الحر هو من الأسس الأصيلة
لديمقراطية .

وهذه القاعدة فضلا عن إجماع فقهاء القانون وعلماء الاجتماع
والسياسة عليها ، فلقد أثبتت التجارب العملية أنها أقوم السبل
وأدق الوسائل لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإرادة
الشعب .

ومن الظواهر الاجتماعية الواضحة والاعتبارات العملية المجدية ،
أن الخطط والمشروعات التي تنبع من رغبات الشعب وتتفق
مع سد حاجاته هي التي تلقى التأيد العام ، والترحيب الأكيد ،
والرغبة الصادقة في التطبيق ، والإقبال الروحي على التنفيذ .

وعلى ضوء هذه القاعدة تعتمد كثير من الحكومات في الدول
المتقدمة إلى جس نبض الشعب بالنسبة لما ترغب فيه من خطط
أو مشروعات قبل أن تخرجها بصفة رسمية أو تعرضها على
البرلمان ، وذلك من طريق الإيحاء بها إلى الصحف أو إلى
بعض الكتاب أو الباحثين على أن تفتح الباب في الوقت ذاته
للصحف في مناقشتها ونقدها ؛ ليكون ذلك بمثابة شبه استفتاء
في شأنها تستطيع أن تقف منه على الاتجاه العام .

ويحضرني في هذا الصدد مثل طريف رواء التاريخ لنا عن

أحد كبار الساسة الذين أدوا لبلادهم أكبر الخدمات ، وذلك أنه إذا ما أراد رسم سياسة أو خطة عامه لبلاده أوحى إلى الصحف بها لاقتراحها ، ثم أوحى في الوقت ذاته لبعض أصدقائه غير الظاهرين بمعارضتها ، ومن ثم ينشأ عن ذلك عدة الجاث في الصحف المؤيدين ومعارضين ، ومن الترجيح بين التأييد والمعارضة ، والموازنة بين أدلة المدح والقدح والنقد يتضح وجه الصواب ، وموطن الحق .

وبعد ، فذلك هي تقاليد الصالح العام ولمنفعة العدالة الاجتماعية تلجأ الحكومات الديمقراطية المستنيرة إليها لتلتقي مع الشعب .



العدالة الاجتماعية والمذاهب السياسية والاقتصادية

كان من رأى أرسطو أن يكون دستور كل دولة مطابقاً لتاريخها ولأحوالها الخاصة وظروفها ومركزها الاجتماعى وأشار إلى الرابطة بين العائلة والدولة فصحيح بذلك خطأ وقع فيه أفلاطون وذلك لأن الدولة مجموعة عائلات أما العائلة فمحتاجة إلى الدولة فى حياتها، وأن نظام الدولة نتيجة طبيعية للبشرية إذ أن الإنسان وجد ليعيش وسط الجماعة وبذلك نافض نظرية العقد الاجتماعى . وفى القرون الوسطى قام النزاع بين السلطتين الدينية والدنيوية فانصرف الكتاب إلى تأييد أحد المذهبين — ولوجود العهد الإقطاعى لم تتقدم العلوم السياسية — . أما فى العصر الحديث فى القرن الخامس للعشر تبحر المفكرون والكتاب من نير الآراء الفلسفية المعقدة ومن الآراء الكنسية المنحرفة — وفى القرن السادس عشر كان الاهتمام موجهاً إلى الإصلاح الدينى والبحث فى سلطان الدولة ، وفى القرن السابع عشر كانت الحركة الفكرية متصلة بالثورة الانجليزية وأشهر كتابها (لوك) فى الدفاع عن مبادئ

الثورة — (ومونتسكيو) فى نظرية الفصل بين السلطات (وروسو) فى نظرية عدم جواز التنازل عن السلطان، وفى القرن الثامن عشر تطورت النظريات السياسية وتطرق الكتاب إلى البحث فى نظريات الفصل بين السلطات والمقد الاجتماعى وحقوق الإنسان والدساتير ، وفى القرن التاسع عشر كانت الثورة الفرنسية هى المحور الذى تدور عليه الآراء ومنها حق الأفراد فى الاشتراك فى الحكم أى سلطان الشعب ، ثم اتجهت الآراء وأفكار الكتاب اتجاهًا حديثًا إلى عدة مسائل اجتماعية واقتصادية، ومنها النزاع بين العمل ورأس المال أى أصحاب رؤوس الأموال والعامل ثم مسألة مدى تدخل الحكومة فى شئون الأفراد أى ماهية وظيفة الحكومة وأغراضها ومدى دائرتها نشاطها، وفى القرن العشرين بلغت الأفكار والأبحاث فى شتى النواحي ذروتها ونشأ من هذه التطورات عدة مبادئ سياسية واجتماعية واقتصادية وإن من الأنظمة السياسية المتعددة التى قامت فى الدولة نتيجة للمذاهب المختلفة ما يأتى : الملكية الاستبدادية — والملكية المطلقة — والدكتاتورية — والفاشية — والبلشفية — والديمقراطية .

فالملكية الاستبدادية هى :- أن تكون السلطة المطلقة بيد

الملك أو الحاكم ولا حقوق فيها أو حرية للأفراد ، فهو صاحب التصرف المطلق في كل شيء .

والملكية المطلقة هي : أن تكون السلطة المذكورة بيد الملك أو الحاكم مع من يبينهم النظام معه من الفئة الحاكمة ، وهؤلاء هم أصحاب التصرف ولا حقوق للأفراد .

والدكتاتورية هي : كالحكومة المطلقة في الأساس وكل ما في الأمر أن لها دستوراً ولكنه يقوم على نظام لا يسبأ بالحرية الفردية ولا بالرقابة الشعبية أو بالرأى العام .

والفاشية هي : حكومة الأقلية (الحزب الفاشي) وليس القانون فيها إلا تعليمات فنية وتوجيهات آمرة - فلا حرية ولا حقوق للأفراد .

والبلشفية هي : حكم الحزب الواحد والبرنامج الواحد وجميع السلطات مركزة في جهة واحدة والحريات منصوص عليها في النظام ولكنها غير مطبقة لأنها مقيدة بقيود تخالف روحها وأساسها .

أما الديمقراطية فهي : الحكومة التي تقوم على سيادة الشعب وتكفل الحرية المساواة بين الناس وتخضع فيها السلطة لرقابة رأى عام حر له من الوسائل القانونية ما يكفل رعاية حقوقه

وتنفيذ أغراضه ، وأغراض الديمقراطية الأصلية هي حقوق الأفراد والحرية والمساواة وسيادة الشعب تتحقق باشتراك ممثلي أغليته في الحكم ، وفي إدارة شئون البلاد وب توفير رأى عام حر .

فالديمقراطية ترمى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بجميع صورها ، ومن هذا العرض الموجز للأنظمة والمذاهب السياسية المختلفة يتبين بوضوح أن تلك الأنظمة والمذاهب عدا الديمقراطية إنما تقوم على مبادئ وأوضاع معادية أو هادمة للعدالة الاجتماعية ولجميع الحقوق والحرريات ومخالفة لأبسط مبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان أما الديمقراطية فهي الأساس الوحيد الذى تقوم عليه العدالة الاجتماعية والهدامة الأساسية التى تبنى عليها رفاهية المجتمع الحقيقية التى لازيف فيها ولا التواء ولا غموض ولا تضليل .

واقدر حاول بعض الكتاب من مروجى وعملاء المبادئ الاستبدادية المتقدمة الذكر أو المبادئ الاقتصادية الهدامة التشكيك فى مبادئ الديمقراطية وصلاحياتها ، ولكن محاولاتهم مردودة وفاشلة وإن كانت قد وجدت طريقها فى بعض المسالك .

وإذا كانت المبادئ الديمقراطية قد صادفت تعثراً أو عقبات أو محاولات مضادة في بعض البلاد فليس ذلك راجعاً إلى الديمقراطية ذاتها وأسسها أو صلاحيتها وإنما هو ناشئ عن سوء تطبيقها أو تدخل العوامل الشخصية أو الحزبية بتيارات معاكسة لها .

أما عن المبادئ والمذاهب الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في الدول فهي : المذهب الفردي — والمذهب الاشتراكي — والمذهب الشيوعي — ومذهب الجماعية — والمذهب الاشتراكي الاجتماعي الديمقراطي .

وإن أسس هذه المذاهب ومبادئها هي كالآتي :

١ — المذهب الفردي : وهو يرى أن وظيفة الدولة تنحصر في المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي أي المحافظة على سلامة الدولة من الاعتداء الخارجي والقيام بأعمال البوليس والصحة وإقامة القضاء بين المواطنين للفصل في الخصومات وأنه لا شأن للحكومة في التدخل في غير ذلك من شؤون الأفراد كإنشاء السكك الحديدية والبريد والمناخف وإقامة المستشفيات والمساكن والمسائل الصناعية والتجارية — وتتعترف هذه

النظرية لكل فرد بحقه في تملك أموال الإنتاج والاستهلاك والتصرف فيها .

وتقوم هذه النظرية على وجوب توافر حرية الأفراد الاقتصادية في الإنتاج ورأس المال وفي تدير الأموال واستثمارها وبيع المنتجات وفي المشروعات وحرية العمل .

وأسانيدها في ذلك رعاية حرية الأفراد وتشجيعهم على الاعتماد على النفس والابتكار وتمشياً مع سنن التطور الاجتماعي والقانون الطبيعي، ولقد سادت هذه النظرية في القرن الثامن عشر كرد فعل لإفراط الحكومات المستبدة في التدخل في شئون الأفراد — ودافع عن هذه النظرية بعض الكتاب ومنهم الفيلسوف الإنجليزي (هربرت سبنسر) فقال (إن الدولة لا يجب أن تدخل في شئون الأفراد إلا بالقدر اللازم للحد من الأنانية والاستغلال — وإن تدخلها فيما عدا ذلك يمس الحرية) كما دافع عنها الاقتصادي الكبير (آدم سميث) فقال (إن هذه النظرية تساعد على كثرة الإنتاج وتحديد الأسعار بقانون العرض والطلب) كما أن إعلانات الحقوق التي صدرت في عهد الثورة الفرنسية تأثرت بهذا الروح .

٢ — والمذهب الاشتراكي : يتفق مع المذهب السابق

فى الهدف وهو إسعاد الفرد ولكنه يختلف فى الوسائل —
فىقول بتدخل الحكومة فى كثير من شئون الأفراد إذ يجب
أن تضع الحكومة خطط الإنتاج والنشاط الاقتصادى وتوجهها
وتنفذها أو تشرف على تنفيذها ولا تمنح الدولة حرية اقتصادية
إلا بالقدر الذى لا يتعارض مع تنفيذها .

ويستند هذا المذهب إلى أن تقدم العمران والمدنية وتطور
الشئون الاقتصادية والصناعية والتجارية وتشابكها يقتضى
تدخل الدولة لتنظيم الجهود وتوجيهها وإثراء الثروة وتنشيط
الإنتاج وتنظيم التوزيع والاستهلاك ، وكل ذلك للوصول إلى
إسعاد الجماعة ورفاهيتها .

٣ — والمذهب الشيوعى : يرى أن تكون الثروة ملكاً
للدولة وبذلك يرى إلغاء الملكية الفردية حيث تملك الدولة
جميع رؤوس الأموال زراعية أو صناعية أو معدنية وكذلك
المواصلات وآلات الإنتاج ، وبالاختصار تكون مالكة لكل
ما يملك إلا ما يستعمله الفرد لاستهلاكه الخاص ، وتجد لكل
فرد عملاً وتوفر له لوازم العيش من مأكل ومسكن وملهى .
أما ثمرات العمل فتقوم الدولة بجمعها وتوزيعها على الجميع —

وبذلك تحل الحكومة محل الأفراد في الملكية والإنتاج والتوزيع .

٤ — والمذهب الجماعى : يرى عدم إلغاء ملكية جميع الأموال الخاصة بل يبقى على ملكية الأموال المعدة لإشباع حاجات الإنسان المباشرة وملكية وسائل الإنتاج المباشرة . وأن تقوم الدولة بتوزيع ثمرات الإنتاج على الأفراد بحسب عملهم فيحدد أجره العامل طبقاً لمقدار عمله — وهى تتفق مع الشيوعية فيما عدا ذلك .

٥ — والمذهب الاشتراكى الاجتماعى الديمقراطى : يقوم على تقديس ورعاية الأسس الأصلية للنظام الاجتماعى ، فيبقى على النشاط الفردى ويحفظ للدين قداسته وحرمة وللأسرة كيانها وللملكية الفردية أصلها ووسائلها وضماناتها وحرية التعاقد قوتها ولرؤوس الأموال استثماراتها، ويتطلب أن تكون الأنظمة والقوانين أكثر عدالة فى معاونة الضعفاء وتشجيع الأكفاء ومنع المحاباة ولا يرمى بأساً أو مانعاً من تدخل الحكومات فى شئون الأفراد بقصد الوصول إلى إصلاحات اجتماعية أو اقتصادية يستلزمها الصالح العام وضرورة وقاية المجتمع .

ولكل من هذه المذاهب والنظريات مادحوها وقادحوها
فيما ذهبوا إليه من نقد ، فينتقد بعض الكتاب النظرية الفردية
ويؤيدون النظرية الاشتراكية استناداً إلى أن الأخيرة تتضمنها
تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصناعية الذي يستلزم
زيادة وظائف الدولة ووجوب تدخلها لتنظيم شئون الأفراد
والنشاط الفردي الذي لا ينمو إلا في جو العمل المنظم ، إذ أن
حرية الفرد محدودة بمصلحة المجموع ، ولأن الفرد محتاج إلى
الإرشاد والتوجيه مع ضرورة توافر كفايات خاصة لبعض
الأعمال ، وإن إباحة الحرية الاقتصادية يؤدي إلى سيطرة رأس
المال وإلى إضرار كل فرد لمصلحته الخاصة ، وإلى الجري وراء
الربح دون اعتبار بمصلحة الجماعة .

ويقد أنصار المذهب الفردي النظرية الاشتراكية في أنها
تقضي على النشاط الفردي وعلى روح الابتكار والتقدم وعلى
كفاية رؤوس الأموال واستثماراتها وعلى وفرة الإنتاج وجودة
وعلى المشروعات الكبيرة التي تقوم بها الجماعات والشركات
وما ينتج عنها من ثمرات عامة كما أن الحكومة لا تحسن القيام
بمحل الأفراد في كثير من المشروعات الإنتاجية أما المذاهب
الاشتراكية المتطرفة والشيوعية والجماعية فهي محل نقد كثير

إذ تراها الأغلبية الساحقة من المفكرين والكتاب والباحثين معادية لجميع المقدسات العامة ومقومات ودعائم البنيان الاجتماعى والاقتصادى بل هادمة لها إذ أنها تقضى على حق الفرد وحرية وملكيته ونشاطه بل وآدميته وإنسانيته وتجعله عبداً ذليلاً لإرادتها وآلة مسخرة لمشيئتها توجهها كيف تشاء ، وهى بذلك تنقل الفرد من الرأسمالية المحتكرة المستغلة العاسفة (أى من ظلم أصحاب رؤوس الأموال) إلى استعباد واستبداد الموظفين وإلى أحط نوع من أنواع العبودية المقنعة .

أما المذهب الاجتماعى الاشتراكى الديمقراطى فهو مذهب معتدل ومعقول ومقبول والنقد فيه ضئيل ، وكثير من الدول المستنيرة تطبقه إذ أنه يحقق الصالح العام إلى أبعد مدى من ناحية تنظيمه للاقتصاد الموجه وتوفيقه بين التدخل الحكومى والنشاط الفردى ، وبعده عن الشطط والتطرف فى أية ناحية من النواحي ، وهو يرضى أغلب الطبقات إن لم يكن كلها ويحقق قسطاً وافراً من العدالة الاجتماعية ، ويرعى الحقوق الفردية والحرية المنظمة وينقذ الديمقراطية من الانهيار تحت معاول المبادئ المتطرفة الهدامة ، وهو لهذا دعامة أصيلة من دعائم وقاية النظام الاجتماعى والاقتصادى .

ولقد أخذت جمهوريتنا العربية المتحدة بنظام الديمقراطية وأقامت دستورها على مبادئها ، لأنه النظام الذى يحقق للشعب سلطاته وحرياته وحقوق أفرادها، وهو من الضرورات الاجتماعية التى تملها وتفرضها علينا جميع المستلزمات والأوضاع، ومن ذلك ميثتنا وديننا وأخلاقنا وعاداتنا وتاريخنا وصوالتنا وحاجتنا ووضعنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى والجغرافى، ومستقبلنا من جميع الوجوه؛ ولأن شعبنا ما جاهد مئات بل آلاف السنين وبذل التضحية والفداء ضد الظلم والاستعمار والاستبداد والفساد والاستقلال والحرية والعدالة الاجتماعية إلا ليفوز بالديمقراطية والاستقلال والحرية والعدالة الاجتماعية - تلك الأهداف التى طنى عليها الاستعمار والفساد السياسى فحال بها بين الشعب وبين التمتع بحقوقه فى الاستقلال وبحقوقه الفردية الأساسية وبحرياته ، أو بعبارة أخرى بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وأخذت جمهوريتنا كذلك بالمبدأ الاشتراكى الاجتماعى الديمقراطى المعتدل لأنها هذبت فيه وفى حواشيه بحيث يصلح لنا ويعتبر منبثقاً من إرادتنا ، ومتفقاً مع مبادئنا القومية ومع العدالة الاجتماعية والاقتصادية المنشودة ، وذلك فى نطاق الاقتصاد الموجه الذى يحقق العدالة الاجتماعية ويوفق بين صالح

الدولة والنشاط الفردى ، وذلك يكون بوضع الخطوط الرئيسية للمسائل الاقتصادية فى حدود دستور اقتصادى سليم محدد ثابت بعيد عن الطفرة وعن العوارض والمفاجآت والاعتبارات الخاصة، وبحيث يتضمن أغلب المسائل الأساسية التى يقوم عليها النشاط الاقتصادى ، وفى هذا النطاق يترك للأفراد والجماعات من جميع الطبقات حقوقهم الاقتصادية المشروعة وأوجه نشاطهم ، وفى هذا النطاق تتدخل الدولة لتنمية هذا النشاط وتشجيعه ودفعه إلى الأمام بل ومناوأة العوامل الغريبة عنه أو الدخيلة عليه والعوامل المعادية له .

وبذلك نسلك السبيل الذى يتفق مع صوالحنا وحاجاتنا وظروفنا وأوضاعنا ولا نفتبس أو نستورد من غيرنا مبادئنا لا تتفق مع حالنا ومستقبلنا .


وبذلك لا نأخذ بالنظام الرأسمالى الذى يؤيد النفوذ الفردى وتحكم رأس المال والاستغلال والإقطاع . ولا ندين بالمبادئ الاجتماعية والاقتصادية الجاححة الهدامة التى تسلط طائفة على سواها والتى تهدم النشاط الفردى أو تضيقه ، وتقضى على رأس المال أو تخنقه ، وتسكر حق التملك وباقى الحقوق الفردية ، وتسكر الحريات الأساسية . ومبادئ العدالة الاجتماعية .

وإنما تقوم سياستنا الاقتصادية التي يجب أن تتمسك بها - بكل ما فينا من قوة - على العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية والاقتصاد الموجه الذي يتفق مع صالح الشعب وحاجاته ومبادئ الاشتراكية الاجتماعية الديمقراطية المعتدلة المهدبة التي أشرنا إليها آنفاً .



عناصر العدالة الاجتماعية

الحقوق والواجبات
والخدمات العامة

 الفرد بحقوق أساسية ، ولكنها حقوق مقيدة
بقيود يقتضيها صالح الدولة في وقاية النظام الاجتماعي
وفي حدود وظائفها ، أما تقييد سلطان الدولة بهذه الحقوق تجاه
الفرد فهو يستند إلى أن الدولة ما وجدت إلا لحماية مصالح الفرد .
وهذه الحماية لا تتحقق إلا بالاعتراف له بهذه الحقوق التي هي
نتيجة حتمية لوجوده ، وضرورة اجتماعية لمعيشته ومباشرة
نشاطه .

وهذه الحقوق تدور حول محورين :

الأول : المساواة - والثاني : الحرية - وتفصيلهما كالآتي :

أولا - المساواة : وهي لا تعني المساواة في الثروة ،
وإنما تعني حماية الجميع بالتساوي بالنسبة لما يكون لهم من
الحقوق والمزايا القانونية وبذات الكيفية والقوة مع الاعتراف
بتكافؤ الفرص ، أي أن المقصود هو المساواة القانونية
لا المساواة الفعلية .

والمساواة تتمثل في عدة وجوه — ومنها :

(١) المساواة أمام القانون — بأن يصدر التشريع دون تمييز بين شخص وآخر أو وظيفة وأخرى ، ومن ذلك أن تكون العقوبة على الجريمة واحدة بالنسبة للجميع مع جواز وضع حد أقصى للعقوبة لكي تترك للقاضي سلطة التقدير بالنسبة لحالة المتهم .

(٢) المساواة أمام القضاء — وذلك بالأيام الأفراد من حيث القضاء أو المحاكم وذلك بإنشاء محاكم خاصة لطوائف معينة لأسباب غير مشروعة ، أو بأي تمييز آخر في التقاضي .

(٣) المساواة في التوظيف — بعدم تمييز فئة على أخرى أو فرد على آخر في تقلد الوظائف إلا بتوافر ما يتطلبه القانون من شروط للصلاحيات كالمؤهل الدراسي أو السن أو الكفاية أو حسن السير والسلوك أو المسابقة والاختبار .

(٤) المساواة في الضرائب والتكاليف — بأن يؤدي كل فرد الضرائب وفق قدرته ، أي مقدار ثروته أو دخله دون تمييز مع جواز إعفاء الثروات القليلة والدخول الصغيرة من الضرائب أو من قدر منها ، وجواز الإعفاء من حد معين من الضرائب نظير الأعباء العائلية المحددة في القانون .

(٥) المساواة امام الخدمة العسكرية - بعدم إعفاء أحد من هذه الخدمة متى توافرت فيه شروطها وأن تكون مدة هذه الخدمة واحدة بالنسبة للجميع .

(٦) المساواة فى الحقوق السياسية - ومنها حق الانتخاب أى (الا) يحرم فرد توافرت فيه الشروط القانونية من استعمال هذا الحق السياسى) - ثم حق الاشتراك فى إنشاء الضرائب (وهو أنه لا يجوز فرض ضريبة إلا بمقتضى القانون، أى بموافقة السلطة التشريعية الممثلة للمواطنين) .

ثانياً - الحرية : والحرية كما نادى بها الفلاسفة والمفكرون والعلماء والكتاب الحديثون وكما عرفتها إعلانات ووثائق حقوق الإنسان والدساتير الحديثة ، ليست مطلقة ولكنها مقيدة بقيود سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تقتضيها مصلحة الجماعة ، وهى فى الوقت ذاته تكفل عدم إساءة استعمال الحرية وعدم إضرارها بالمصالح العامة أو بمصلحة الغير .

ولذلك وجب على المشرع تنظيم الحرية فى هذا الإطار وتلك الحدود والقيود دون الخروج عليها أو التوسع أو التضييق فيها وإلا أساء إلى المجتمع وأساء إلى الحرية وإلى العدالة الاجتماعية.

والحريات هي الضمانات والمناعات التي نص عليها الدستور
لصالح الأفراد ونهى السلطة عن التعرض لها أو انتهاكها .
ولاحريات صور مختلفة - ومنها :

١ - الحريات المتصلة بمصالح الفرد المادية وهي :

(أ) الحرية الشخصية ، وحرية الإقامة ، وحرية التنقل ،
وعدم جواز القبض على الفرد أو حبسه أو عقابه إلا بمقتضى
القانون الذى تتوافر فيه عدة كفالات، وهى تعداد حالات القبض
والحبس وأسبابها وإجراءاتها بما فى ذلك ألا يكون هذا
الإجراء إلا بناء على أمر من السلطة القضائية ومعاقبة الموظفين
أو الأفراد الذين يخالفون القانون فى هذا الصدد ، ومن ذلك
أيضاً حرية عدم الإبعاد بالنسبة للعواطين ، بمعنى أنه لا يجوز
إبعاد مواطن عن البلاد .

(ب) حرية الملك أو حق التملك - وهى قدرة كل فرد
على التملك ، وهذه الحرية هى ثمرة النشاط المردى . وتقوم على
حق أصيل للفرد ، وتعنى أيضاً حقه فى حرية استعمال ملكه
واستغلاله والتصرف فيه ، وإذا كان الفقهاء اليوم يميلون إلى
اعتبارها وظيفة اجتماعية فإن ذلك يتسق وينصب فقط على استعمال

الملكية في حدود النفع العام ولا يحول دون الحق الدستوري
الأميل في حرية التملك وحرية التصرف في الملك. ولهذه الحرية
استثناءان : (الأول) نزع الملكية للنفعة العامة على أن يعطى
لمالك تعويض عادل (والثاني) المصادرة القانونية .

(ج) حرمة المسكن — وذلك بعدم اقتحامه بدون إذن
صاحبه (وهذه الحرية هي من نتائج الحرية الشخصية) . ويرد
على هذه الحرية استثناءات وهي حالات الاستغاثة والتلبس
بالجرمة والتفتيش القضائي .

(د) حرية العمل والتجارة (وهي نتيجة أيضاً للحرية
الشخصية) ومعناها أن يترك لكل فرد حرية اختيار العمل
الذي يباشره أو التجارة التي يزاومها وذلك مع وضع قيود خاصة
للمصلحة وشروط معينة للمزاولة وقيود تتعلق بعدم الاحتكار
والمنافسة غير المشروعة — كما أن الاتجاه الحديث يرمى إلى
تدخل الدولة لتنظيم العمل والعمالة والتأمين الاجتماعي .

٢ — الحريات المتصلة بمصالح الأفراد المعنوية — ومنها :

(١) حرية العقيدة والعبادة أي الحرية الدينية — وهي
حرية أي فرد في اعتناق أي دين وفي أن يتعبد وأن يؤدي

شعائر دينه ومظاهره دون مساس بالأديان الأخرى —
(وفي جمهوريتنا ديننا الرسمي الإسلام ويقضى بضرورة التسامح
نحو الأديان الأخرى)

وهذه الحرية محدودة بالنظام العام والآداب .

(ب) حرية الرأي والاجتماع وتكوين الجمعيات — وهي
حرية الأفراد والجماعات في التعبير عن مشاعرهم وآرائهم سواء
أكان ذلك بطريق من طرق النشر كالصحافة والتأليف
والإذاعة وأمثالها أو بطريق الاجتماع والمناقشة والخطابة
أو بطريق تأليف الجمعيات .

ويتصل بهذه الحرية كذلك عدم إفشاء أسرار المراسلات
في المسرة أو البرق أو البريد — وكذلك حرية استعمال اللغات
في غير المكاتبات الرسمية ولكن هذه الحريات محدودة
بمستلزمات النظام العام والآداب .

(ج) حرية التعليم وهي حرية الأفراد في طلب العلم أو في
إعطائه، وهذه الحرية خاضعة للتنظيم بمعرفة الدولة تحقيقاً للصالح
المعام — حرية التعليم مثلاً مقيدة بحقوق الدولة في فرض التعليم
الإلزامي بالنسبة لمن لم يبلغوا سن الرشد ، وحرية التعليم مثلاً

مقيدة بحق الدولة في الإشراف على التعليم الحر وتوجيهه
رعاية للمتعلمين .

* * *

هذه هي حقوق الأفراد وحررياتهم — أما واجباتهم فتتمثل
في التبعات والمسؤوليات التي تلقها الدولة بقوانينها على عواقلهم
والتي يجب أن يضطلعوا بها على الوجه الذي يحقق المصالح
العام ولا يمس بحقوق الغير ومن ذلك الضرائب والرسوم
والنكاليات العامة — وإن من نتائج وطنية الفرد أن يضطلع
بمسؤوليته في هذا السبيل بإخلاص وغيرة وحماس مؤمناً بأن كل
حق للفرد يقابله واجب عليه .

وقد أفردنا في هذا الكتاب باباً خاصاً لأهم النكاليات .
كما خصصنا بابين آخرين لحق التقاضي وحق التوظيف .
وأما الخدمات العامة فهي تلك الأعمال التي تقوم بها الدولة
في النواحي الاجتماعية والاقتصادية لتوفير الرفاهية ورفع
مستوى المعيشة لجميع طبقات الشعب لا سيما الطبقات الفقيرة
أو محدودة الدخل .

وقد أفردنا أيضاً باباً خاصاً في هذا الكتاب لموضوع
تلك الخدمات .

* * *

هذه هي عناصر العدالة الاجتماعية : حقوق ، وواجبات .
وخدمات عامة وهذه العناصر تزدهر في ظل الديمقراطية
والاشتراكية الاجتماعية الديمقراطية المعتدلة كما ذكر . وتقوم
وتقوى بضماناتها وبإقبال وتضافر وتعاون الجميع على مباشرتها
بوعى قومي مخلص مستهدفين مصالح الدولة العليا .



العدالة والتكاليف والضرائب والرسوم

إن نشاط الحكومة والهيئات العامة يجب أن يوجه إلى إشباع الحاجات الجماعية كالمدافع والمحافظة على الأمن وعلى الصحة العامة والقيام بالخدمات العامة السياسية والحربية والاجتماعية والاقتصادية .

ولكى تباشرها الحكومة والهيئات المذكورة يجب أن تحصل على المال اللازم لها والنفقات التى تصرف فى هذا السبيل من الأفراد فى صورة ضرائب أو رسوم أو قروض أو أمان أو إيرادات أخرى .

وهذه التكاليف التى تقع على طاق الأفراد تنظم بقوانين ولوائح وإجراءات ، وهذه القوانين واللوائح والإجراءات يجب أن تقوم على أسس من العدالة الاجتماعية لصالح الدولة وأفرادها . وأهم تلك الأسس أن تقوم هذه التكاليف على طاق الأفراد على مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية فى القرض والتوزيع وتحقيق التوازن بين المصلحة العامة ومصالح الأفراد .

وإن الذى يسنينا هنا هو العدالة الاجتماعية فى فرض الضرائب
والرسوم والأثمان العامة .

ونبدأ بالكلام عن العدالة فى الرسوم والأثمان ثم نتكلم عن
العدالة فى فرض الضريبة ؛ لأن أمرها يحتاج إلى بيان أكبر .
فالرسم ولو أنه كالضريبة يدفع جبراً إلا أنه يختلف عنها
إذ يدفع نظير ما تؤديه الحكومة والمبثات العامة للفرد من خدمة
مقابلة ، ومثال ذلك المصروفات المدرسية ، وليس من الضرورى
أن يكون الرسم مساوياً أو مقارباً لمقدار الخدمة أو قيمتها
أو نفقتها بل يكفى أن يكون مناسباً لها مع مراعاة ما تعود به
الخدمة على الفرد بصفة خاصة وعليه بوصفه عضواً فى الجماعة —
والحكومة أن تخفض من الرسم رعاية للصالح العام .

وتتمثل العدالة الاجتماعية فى أن تكون الرسوم الأساسية
مناسبة للأوضاع الاقتصادية ومستوى المعيشة مثل رسوم التعليم
ورسوم التقاضى والرسوم الصحية ورسوم بعض التراخيص
وأمثالها ، حتى تكون تلك الرسوم فى متناول وقدرة جميع
الطبقات .

وما يقال بالنسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية فى الرسوم يقال
أيضاً فى الأثمان العامة واستغلالات الدومين العام والمشتريات

العامة إذ يجب أن تخفض تلك الأثمان إلى الحد المعقول المناسب للظروف الاقتصادية ، ومثال ذلك أجور المواصلات والتليفونات واستهلاكات المياه والكهرباء ، وذلك لأن تلك الخدمات والاستهلاكات قد أصبحت من الضرورات لا من الكماليات بالنسبة للأفراد — فلا يجوز أن يكون سعرها فوق طاقتهم — وأنه من النظام الديمقراطي الاشتراكي أن يتمتع كل فرد بتلك الخدمات في حدود طاقته .

أما الضريبة فإنها تختلف عن الرسوم والأثمان في كونها تنجي لفرض أساسي هو تغطية النفقات العامة دون أن يكون لها مقابل خاص معين كالرسوم والأثمان ، وهي تحصل كرها على الملزمين بها ، فالشخص العام هو الذي يضع نظامها ووعاءها وسعرها وكيفية تحصيلها — ولكن نظراً لأهميتها وخطورة شأنها رؤى ألا تفرض إلا بقانون .

ولما كانت اختصاصات الحكومة والهيئات العامة وأوجه نشاطها قد اتسعت وتشعبت طبقاً للنظام الاشتراكي فلقد زادت النفقات العامة مما ترتب عليه زيادة الضرائب — ولكن مهما يكن من شيء فلا يجب أن يتجاوز سعر الضريبة الحد المعقول بالقياس إلى طاقة المواطنين على اختلاف قدرتهم المالية مع

حسبان مستوى دخولهم ومعدل نفقاتهم الضرورية بل يجب أن تكون كل زيادة في الضريبة في هذا النطاق تدريجية وبطريق غير محسوس .

ويرى علماء القانون والاقتصاد أن زيادة الضرائب فوق المستوى المعتدل ليس من الحكمة الاقتصادية في شيء إذ يترتب عليه بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر نتائج ليست في صالح الاقتصاد القومي والحزاة العامة ومن ذلك هروب رؤوس الأموال أو تقليلها وضعف الاستثمار والادخار وقلة الرواج الناشئ عن تداول الدخل وتقص الضرائب على الأرباح لقلتها وقلة الرسوم لقلة الدخل والإقلال من ثمرات الإنتاج وزيادة الأسعار هذا وإن من حق المواطنين دافعي الضرائب أن تنفق حصيلة الضريبة في الخير العام أى المصالح العامة للدولة ، وهو حق تنص عليه المبادئ الديمقراطية والديساتير ، وهو حق لا يقتصر على الضريبة بل يمتد إلى جميع الإيرادات والأموال العامة ، وهذا من الأسس والحكم التي شرع من أجلها حق رقابة السلطة التشريعية على الميزانية والسياسة المالية .

ولهذا جميعه وجب أن يقوم فرض الضريبة على أسس العدالة

الاجتماعية ويرى العالم الاقتصادى (آدم سميث) ان يقوم فرض الضريبة على الأسس الآتية :

١ - المساواة : أى أن يساهم المواطنون فى النفقات العامة للدولة بحسب دخلهم ومقدرتهم المالية النسبية وهويقصد بالدخل الربح والأرباح والأجور - ويسلم بإعفاء المعدمين والفقراء منها .

٢ - اليقين : أى يجب أن يكون واضحاً لكل مكلف قيمة ما عليه من ضرائب ووقت الوفاء بها وطريقة دفعها أو تحصيلها .

٣ - الملاءمة : أى يجب أن يكون وقت المطالبة بالضريبة ملائماً أى مناسباً لأوقات تحصيل الدخل .

٤ - الاقتصاد : أى أن تكون نفقات تحصيلها قليلة وملائمة للجميع .

ومهما يكن من شئ فإن الأساس الأول هو أن نوفق عند فرض الضريبة بين اعتبارين أساسيين ، الأول أن نهض بالأعباء العامة للدولة - والثانى ألا تمس الدخل اللازم للفرد لمعيشته وحاجاته الضرورية الأساسية .

وأن أساس العدالة في الضريبة هو المساواة والموازنة بين الأفراد بحسب قدرتهم المالية في تقدير سعرها — أى أنه إذا ما توافر هذا الأساس تحققت العدالة الاجتماعية المنشودة في الضريبة .

وأن مبدأ المساواة أمام الضرائب هو مبدأ دستورى أصيل سواء أكان منصوصاً عليه في الدستور أم كان مستمداً من الأصول الديمقراطية ومبادئ العدالة والعرف الدستورى ، وهو مقرر في أغلب الدساتير الحديثة ومقرر في دستور مصر عام ١٩٢٣ وفى دستور الجمهورية عام ١٩٥٦ وفى الدستور المؤقت .

وأن المساواة في الضريبة تقوم على أساسين . أحدهما مالى . والآخر قانونى .

فالأساس المالى هو أن تقوم الضريبة على التناسب مع مقدرة الفرد المالية بمعنى أن تفرض الضريبة على الإيراد أو الثروة والمساواة المقصودة ليست عديدة بل نسبية تقريبية — أى المساواة بين الممولين ذوى المراكز المتماثلة .

أما الأساس القانونى فهو خضوع هؤلاء الممولين المتماثلين المراكز لنظام ضريبي واحد . فلا يجوز التفرقة بينهم بسبب جنسيتهم أو أهليتهم أو حالتهم المدنية مع جواز الإعفاء إلى حد معين نظير الأعباء العائلية — ولا يجوز التفرقة بينهم بعدئذ

إذ اتحدت الواقعة المنشئة للضريبة أو في أساس المحاسبة أو في مجال الضريبة بين نشاط الجماعات التي تنشئ الربح والأفراد .

ومما يتفق مع هذا الأساس أيضاً جواز الإعفاء من الضريبة أو من حد معين منها بالنسبة للدخول الصغيرة .

ومما يتصل بتوفير العدالة الاجتماعية للمواطنين وجوب مراعاة عدم زيادة الضرائب عن الحد المناسب للحالة الاقتصادية والاجتماعية كما ذكرنا — خصوصاً وأن عبأها في هذه الحالة يكون مرهقاً للطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل .

وعلى ذلك فلا يجب أن يراعى في سعر الضريبة مجرد سد نفقات الدولة بل يجب أن يلاحظ فيه أيضاً وفوق كل شيء ما ينجم عنه من آثار اقتصادية واجتماعية في جميع الطبقات .

ويرى علماء الاقتصاد أنه لكي تكون الضريبة عادلة يجب أن تكون عامة وموحدة . فما هو المقصود هنا بالعمومية وبوحدة الضريبة ؟ أما المقصود بعمومية الضريبة فهو أن تفرض على جميع الأشخاص والأموال في الدولة ما عدا من يتمتع بمحد الإعفاء الذي يقرر لأسباب عامة — وبذلك لا يعفى منها مواطنون دون آخرين أو أموال دون أخرى — ومثال ذلك ما كان يحدث قديماً من إعفاء النبلاء من الضريبة .

وأما المقصود بوحدة الضريبة فهو أن يكون العبء الذى يقع على كل شخص بسبب الضريبة واحداً — والمقصود بالعبء الآثار التى تلحق بالشخص من الناحية الاقتصادية والمالية بصفة عامة بسبب الضريبة — ولكن هذا موضع خلاف بين الكتاب لعدم اتفاقهم على تأصيل حق الدولة فى فرض الضريبة. فمنهم من ذهب إلى أن أساس هذا الحق هو المنفعة التى تعود على الأفراد بسبب الخدمات العامة — وعلى ذلك توزع الضريبة حسب ما يصيب كلا منهم منها ، وذهب آخرون إلى أن الأساس هو سيادة الدولة والنظام الاجتماعى ويجب أن يوزع العبء حينئذ بحسب قدرة كل شخص .

ولكل نظرية أنصارها ومعارضوها — ولذلك يرى كتاب آخرون الاعتماد فى قياس المقدرة على أداء الضريبة على بعض العناصر الإيجابية — ولكنهم يختلفون فيما بينهم فى تحديد أى العناصر يعتمد عليه فمنهم من يفضل اتخاذ رأس المال أو مبلغ إنفاق الشخص معياراً للضريبة باعتباره مقياساً لقدرة ، ومنهم من يرى أن الدخل هو أفضل مقياس للدلالة على مقدار يسار الممول — وهذا رأى الأخير هو السائد فى العصر الحديث وفى هذا ما يفسر أهمية ضريبة الدخل فى الأنظمة المالية الحالية .

ولذلك يرى بعض الاقتصاديين أنه مما يحقق العدالة الاجتماعية توحيد الضرائب المنقولة في ضريبة دخل عام بسعر مناسب وإبقاء الضرائب العقارية كما هي — مع مراعاة أن تكون الضريبة العقارية مناسبة أيضاً خصوصاً إذا ماروعي أن المنتجات الزراعية يستهلكها الجميع فيجب أن يلاحظ في تحديد سعرها أساس التكلفة الزراعية .

ومما يؤيد هذا الرأي أن تعدد الضرائب يجعل من العسير أن يتناسب مقدارها مع درجة يسار المكلف بخلاف الضريبة الموحدة إذ يجوز تدرجها تبعاً لمقدرة كل شخص .

هذا وإن الضرائب إما أن تكون مباشرة أو غير مباشرة . فالضرائب المباشرة هي التي تفرض على عناصر تتميز بدرجة معينة من الثبات والاستمرار — كالضرائب العقارية ، وضرائب رؤوس الأموال والإيراد ، أما غير المباشرة فتفرض على أعمال منقطعة أو عرضية كالاستهلاك والتداول .

والعدالة الاجتماعية في الضرائب المباشرة هي في أن يكون لها حد معقول من الإعفاء بالنسبة لأصحاب الدخول الصغيرة . وأن تحصل من الممول تبعاً ليساره ، وأن ينتقص منها قدر معلوم نظير الأعباء العائلية . والعدالة الاجتماعية بالنسبة للضرائب غير

المباشرة هي في أن تفرض الضريبة أصلاً على السلع السكّالية أو السلع التي يستهلكها عادة القادرون من الأفراد — وأن تخفف إلى الحد المستطاع بالنسبة للسلع الضرورية التي تستهلكها عادة الطبقات المتوسطة والفقيرة — وعلة ذلك أن الحكومة عندما تفرض ضريبة غير مباشرة على سلعة ما فإنه يترتب على ذلك ارتفاع ثمن تلك السلعة وارتفاع الثمن يضار به المستهلك — وأن الأمر يكون مرهقاً وحميق الأثر إذا وقع هذا الارتفاع في الثمن على سلعة من السلع الأساسية الضرورية وعلى أية حال فإن العدالة الاجتماعية تتمثل في الضريبة إذا ما لوحظ في تحديد سعرها الأسس الآتية :

١ — أن يكون أثرها ووطأتها بالنسبة لأفراد الطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة مناسباً في القياس مع أثرها بالنسبة للطبقات الأكثر ملاءمة مالية .

٢ — أن يلاحظ عند فرضها مستوى الأسعار ونفقات المعيشة الضرورية .

٣ — أن يلاحظ عند فرضها مستوى الدخل الصافية بالنسبة لكل طبقة من الطبقات .

٤ — أن يكون هناك إعفاء منها بالنسبة للطبقات المحدودة القدرة المالية أو الفقيرة إلى حد معين — وأن يلاحظ في هذا

النطاق العناصر المتقدمة الذكر مجتمعة إذ أنه كلما ارتفع مستوى الأسعار أو هبط مستوى الدخل وجب مراعاة ذلك في تقدير مدى الإعفاء على قدر المستطاع .

٥ - يجب أن يلاحظ مع الاعتبار المتقدمة الذكر صلاحية الضرائب التصاعدية مع تحقيق العدالة - ويجب أن تبدأ شرائح تلك الضرائب بعد حد إعفاء معقول وتدرج في رفق وهوادة وبغير أثر محسوس في الطبقات المتوسطة والفقيرة حتى تصل إلى الطبقات العليا فتأخذ في الارتفاع ولكن بطريقة عادلة ومتسقة مع الطاقة الاقتصادية لتلك الطبقات .

ومما يجب مراعاته في هذا الصدد أن توسيع حد الإعفاء وخفض الضريبة بحيث يشمل جزءاً معقولاً وكافياً من الطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل يؤدي إلى تحسين حالهم وتنمية دخولهم وادخاراتهم واستثماراتهم وقدرتهم على الإنتاج وعلى الاستهلاك مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة - كما أن الاعتدال في سعر الضريبة بالنسبة للطبقات العليا - يساعد على تنمية نشاط رؤوس الأموال والاستثمارات الكبيرة . والرواج الاقتصادي - ويؤدي إلى تقيض ذلك ارتفاعها عن الحد المناسب .

٦ - تخفيف الضريبة بسبب الأعباء العائلية أمر يتفق مع

مبادئ العدالة الاجتماعية إذ أن أثرها بالنسبة للأعزب أخف بكثير من أثرها بالنسبة للمتزوج وأثرها بالنسبة للمتزوج الذي ليس له أولاد أخف بكثير من أثرها بالنسبة لرب الأسرة والأولاد بينما أن العدالة تستلزم أن يكون أثر الضريبة وعبؤها واحداً ومتناسباً - وإن يتوافر ذلك إلا بمراعاة طاقة الممولين بالنسبة للأعباء العائلية .

٧ - ويستصوب في فرض ضرائب التركات والدخول مراعاة أعباء الديون الثابتة والالتزامات القائمة إذ أنها تؤثر أثراً يميناً في الدخل الصافي ، والمقدرة الاقتصادية .

٨ - وما يجب مراعاته بصفة عامة أن المسائل الاقتصادية مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً بحيث أنها تتفاعل مع بعضها في المجال الاقتصادي - وإن رفع ضريبة ما قد يفيد الخزنة العامة فائدة مؤقتة بينما أنه قد يؤثر في الحالة الاقتصادية آثاراً غير مباشرة ينجم عنها خسارة للاقتصاد القومي وخسارة للخزنة . ولذلك يعنى الاقتصاديون دائماً قبل فرض أية ضريبة وتحديد سعرها بالإلمام بالأسس والاعتبارات المتقدمة الذكر وبالإحصاءات الاقتصادية اللازمة ، وبما يترتب على فرضها من آثار في جميع المجالات الاقتصادية . وذلك حتى يطمئنوا إلى فرضها ، وإلى أنها ستعود على الدولة بالخير العام .

العدالة الاجتماعية

ومن التقاضى

إن حق التقاضى هو حق كل فرد فى رفع دعوى أمام القضاء لاستخلاص حقه أو لرد اعتداء الغير عليه — وهو من الحقوق الفردية الأصلية المستمدة من المبادئ الديمقراطية وأصول العدالة الاجتماعية . سواء نص عليه دستور الدولة أو لم ينص . .

وحق التقاضى فى الوقت ذاته فرع من حق المساواة ومن مبدأ سيادة القانون وولاية السلطة القضائية .

وآية ذلك أن الوسيلة الأصلية والضمانة الكبرى لحماية حق الفرد أو حرّيته هى الدعوى أمام القضاء . ولا جدوى لقيام الحقوق والحريات والقواعد القانونية بدونها لأنها من الوسائل الأساسية لوقايتها وضمانها ثم إدراكها فى حالة الإخلال بها .

وإن مبدأ المساواة أمام القانون والقضاء يستلزم أن يتمتع الأفراد المتساوون فى المراكز القانونية بحماية متساوية ومنها حق الدعوى بحيث لا يحرم من هذا الحق أى فرد بعينه أو جماعة بذاتها إذا ما تماثلت تلك المراكز .

وقد نص دستور جمهورية مصر الصادر عام ١٩٥٦ فى المادة ٣١ منه على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة .

كما نص الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة فى المادة السابقة منه على أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة .

وتطبيقاً لذلك لا يجوز حرمان فرد أو أكثر من الأفراد المتساويين فى المراكز القانونية من حق التقاضى .

هذا إلى أنه من الأصول الديمقراطية مبدأ الفصل بين السلطات وأساسه أن تستقل كل سلطة باختصاصاتها التى رسمها لها الدستور أو النظام الأساسى فى نطاق من التعاون والتساند بينها دون إخلال بجوهر الأصل ، ودون أى اعتداء من سلطة على أخرى .

ويترب على ذلك وطبقاً لجميع المبادئ الدستورية أن يكون للسلطة القضائية . ولاية القضاء الكاملة فيما عدا أعمال السيادة التى تستثنى من هذه الولاية طبقاً للمبادئ الدستورية أيضاً — كما ان هناك استثناء آخر مؤقتنا — وهو قيام الظروف الاستثنائية الطارئة كالحرب أو إعلان الأحكام العرفية فإنها

ثبرر — لصوالم الدولة العليا ولفترة محدودة — التخاذ تدابير
غير مادية لمواجهة الحالة مما يستلزم تضيق ولاية القضاء فى تلك
الفقرة .

ولما كانت السلطة التشريعية هى صاحبة سن القوانين المتضمنة
لاختصاصات القضاء فهى تراعى هذه المبادئ .



العدالة الاجتماعية وجوه التوظيف

إن وضع أسس تشريعية وإدارية كافية ثابتة مستقرة
لحسن اختيار الموظفين ولترقياتهم وعلاواتهم وتنقلاتهم
وتأديبهم وما إلى ذلك من شئونهم — ولا إحصائهم بالضمانات
الكافية التي تكفل للأكفاء والمحسنين والمجدين منهم
التقدم ، والتي تؤمنهم على مستقبلهم ومستقبل أسرهم وأولادهم
كل ذلك من دعائم العدالة الاجتماعية — ومن النتائج الحتمية
المستمدة من حق أصيل من الحقوق الديمقراطية الدستورية
وهو حق المساواة في التوظيف — وهذه المساواة هي
المساواة القانونية التي تكفل الحقوق المكتسبة والنتائج
الترتبة على المراكز القانونية الوظيفية والتي تتضمن أنه
لا يجوز تمييز موظف على آخر في أي شأن من شئون
التوظيف والتقدم طالما قامت بالأخير وبحالته الأسباب المؤيدة
لحقه وطالما أنه ليس هناك مميز أو مرجح لحرمانه من حقه أو من
تقدمه ، ولتخلفه عن ركب الموظفين .

ولقد كانت شئون الموظفين في الماضي وفي العصور القديمة
خاضعة لرأي الحكام المستبدين . ولجرد مشيئتهم . فيولون

وينزلون . وينقلون ويقصون ويقربون ، وينزلون جام غضبهم
وعسفهم على من يشاءون فلم تكن هناك قواعد تحكم الوظيفة
والموظف بل كان الأمر في جملته وتفصيله طوع إرادة السلطة
الحاكمة دون حسيب أو رقيب .

واستمر الحال على هذا الافتثات وتلك الفوضى إلى أن
قامت مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فنشأ عنها ضرورة
قيام نظام الموظفين على القواعد السليمة .

وإن وضع هذه الأسس التي نوهنا عنها لتنظيم شئون
التوظيف تجعل الموظفين يقبلون على أعمالهم ويضطلعون
بواجباتهم ومسئولياتهم بضمير هادىء ونفس مطمئة مما يؤدي
إلى حسن سير المرافق العامة وأوجه النشاط العام وإلى زيادة
الإنتاج والخدمات العامة .

وليست تلك الأسس والقواعد المنشودة هي أية أسس
وقواعد توضع جزافا أو ارتجالا بل يجب أن تقوم هذه
الأسس وتلك القواعد على أساس العدالة الاجتماعية والحقوق
الديمقراطية الدستورية التي نصت عليها حقوق الإنسان
والمبادئ الأساسية وجميع الدساتير في أغلب الدول — وإذا

كان الأمر على نقيض ذلك كانت الأسس والقواعد مخالفة لهذه المبادئ وللدستور .

وإذا قلنا إن أهم أساس لحقوق الموظفين هو حق المساواة بين ذوى المراكز المتماثلة من الموظفين فعنى ذلك أن تكون المؤهلات والصلاحيات المطلوبة والكفاية والإنتاج فى العمل والاستقامة فى مسلك الوظيفة وما إلى ذلك هى وحدها المعايير لشئون التوظيف دون أى اعتبار آخر من الاعتبارات الخاصة أو الشخصية أو الحزبية أو بعبارة أعم التى لا تمت بسبب أو بصلة للوظيفة .

ولقد ازداد الأمر فى شئون نظام الموظفين أهمية بعد أن انتشرت المبادئ الاشتراكية التى تقتضى قيام الحكومات بكثير من المشروعات والخدمات العامة مما يستلزم التدقيق فى اختيار الموظفين وفى وضع القواعد الخاصة بهم بمقاييس عادلة محددة دون أى اعتبار آخر إذ أن الأمر فى هذه القواعد لم يصبح مقصوراً على أفراد أو طائفة بذاتها بل يمتد ويتغلغل فى صميم مصالح الدولة العليا وخير المجموع .

ومن القواعد العامة التى يجب قيامها فى اختيار الموظفين مراعاة السن والمؤهل الدراسى أو الصلاحية أو الأقدمية

في النخرج من الدراسة أو المسابقة (مع مراعاة إحاطة
امتحان المسابقة بكل الضمانات التي تكفل كفايته وجديته
وعدالته) - ثم مراعاة التخصص أو الاستعداد بحيث يلحق
الموظف بالعمل الذي يتفق مع دراسته ويوضع في المكان
المناسب له .

ومن الشروط الواجب توافرها في ترقية الموظفين: الأقدمية
أو الكفاءة أو هما معاً أو أحدهما في شطر أو نوع من الوظائف
أو في نسبة محددة منها . ومهما يكن من شيء فإن الأساس الأول
الواجب وضعه ومراعاته بدقة في هذه المقاييس هو أن تكون
من الدقة والرقابة بحيث تنأى بها عن مواطن الزلل أو عوامل
إساءة استعمال السلطة لعوامل شخصية أو حزبية أو ماشابهها .
ولنضرب لذلك مثلاً موضوع الكفاءة ، فإذا كان تقدير الكفاءة
على أساس التقارير وما تتضمنه تلك التقارير من مراتب
أو درجات للتقدير ، فإنها يجب أن تحاط بالقواعد الكافية التي
تضمن جديتها وبعدها عن العسف أو الاصطناع وعن المحاباة
أو المجاملة أو الاضطهاد ، وذلك لا يكون إلا بالسماح للموظف
بأن يطلع عليها في الوقت المناسب وبأن يبدى عليها إذا شاء
ملاحظاته وتعليقاته ، وله أن يستعير في ذلك بما يتضمنه ملف

خدمته وبما قام به من أعمال وجهود في وظيفته ، وأن يبت بعدئذ
في التقدير الذي يستحقه الموظف بوساطة لجنة ترقية يكون أغاب
أعضائها إن لم يكن كلهم من المحايدين الذين لا ينتمون إلى الوزارة
أو المصلحة التي يجري فيها الترقيات — وأن يكون من حق هذه
الهيئة الاطلاع على التقارير وملفات الخدمة وملاحظات الموظفين
وتعليقات الرؤساء فنيين آخرين وغير المباشرين .

ولما كانت هذه لائف عليا قد يرى ألا يخضع شاغلها
لنظام التقارير فائقة . أن تكون ترقية طبقاً لضوابط دقيقة
وذلك أدعى وأقرب إلى تنمية تلك الوظائف ووجوب إسنادها
إلى الأكفاء الممتازين حتى لا يسيطر على الجهات الإدارية
موظفون قليلوا الكفاءة فيسوء حال الإنتاج والتوجيه والإشراف
في المجال الإداري إلى درجة خطيرة لا تتفق مع الصالح العام .

وفي نظري أن تلك الضوابط يستصوب أن تقوم على أساسين :

الأول : أن يشترط شروط معينة فيمن يتولاها من حيث

بلوغ سن معينة وسابقة الحصول على مؤهل دراسي يتفق مع
التخصص الواجب للوظيفة ومضي مدة كافية من تاريخ الحصول
على المؤهل الدراسي أو الالتحاق بالخدمة أو بعبارة أخرى

كالتبع في أغلب الدول بالنسبة لرجال القضاء وهيئات التدريس في الجامعات .

الثاني : أن يعرض أمر الترشيح لهذه الوظائف على لجنة وزارية عليا تتألف لهذا الغرض — كما هو متبع في جمهوريتنا اليوم — وأن يكون لهذه اللجنة مستشارون وسكرتيريون للاستئناس برأيهم عند الضرورة أو تكليفهم عند لزوم يبحث الترشيح وتقديم تقرير عنه .

ويأتى بعدئذ في الأهمية مسائل النقل والمرتبات الأصلية ، والعلاوات والمرتبات الإضافية والمكافآت التشجيعية واختصاصات الموظفين ثم التأديب ، فأما النقل فيجب أن توضع له في قانون التوظيف ذاته قواعد ثابتة مجردة بحيث لا يجري جزافاً أو للتقريب والإبعاد أو بمشابهة جزاء مقنع .

ومجوز بعدئذ أن يكون للرئيس الأعلى في الوزارة أو المصلحة سلطة تقديرية في أحوال محددة ، وفي ظروف معينة . وقرارات مسببة وقابلة للتظلم والطعن .

وأما المرتبات الأصلية والدرجات والعلاوات فيستصوب أن تكون متدرجة ومناسبة لمقدار العمل وجسامة الوظيفة

ومسئولياتها وواجباتها ويحسن في هذه الحالة تنظيم الوظائف وتسميتها بمسمياتها .

ويرى البعض إلغاء نظام الدرجات إلى ما فوق المنطقة الوسطى في السلم الوظيفي وجعل مرتب الوظيفة طبقاً لعمليتها ومسئولياتها وأن يكون ذا بداية ونهاية حتى إذا ما وصل الموظف إلى نهايتها إنتقل إلى الوظيفة التي تلوها مرتباً ، ويرى البعض الآخر الإبقاء على نظام الدرجات .

ولسكل من الرأيين مؤيدوه وحججه . فالقائلون بالإبقاء على نظام الدرجات يرون أن ذلك أوفق لتقدير الكفاية ولبت الإلتقان في العمل والقائلون بإلغاء الدرجات يرون أن ذلك أقرب إلى تحقيق العدالة .

ومهما يكن من شأن هذين الرأيين فالنوفيق بينهما ليس بالأمر العسير طالما بقي الأساس الأول لتقدم الموظف في السلم الوظيفي وهو الأقدمية والكفاية مع إحاطتهما بالضمانات الكافية الكفيلة بحسن تطبيق القانون وعدم إساءة استعمال السلطة .

وأما المراتب الإضافية والمكافآت التشجيعية وموضوع النذب فيجب تنظيمها على أسس عادلة ثابتة بحيث تطبق بمعايير موضوعية لا شخصية فلا تفتح باباً للمحاباة أو لإيجاد فوارق

بين الموظفين المتساوين في المراكز القانونية أو في الكفاية ،
وأن تكون بقرار مسبب قابل للتظلم أو للطعن — وعلى أن
يصدر القرار من صاحب الاختصاص طبقاً للقانون بعد عرضه
على لجنة الترقيات المتقدمة الذكر .

ويجب تحديد اختصاصات الوظائف وواجباتها بدقة وتفصيل
وذلك حتى تبين مسؤوليات الموظفين ، وبذلك نستطيع في يسر
تقدير كفايتهم ومقدار إنتاجهم ، ومدى ابتكارهم ، وكشف
تقصير أو عيب أو تلاعب أي مرتكب منهم للجرائم أو المخالفات
الإدارية أو المالية .

وبغير ذلك تكون الاختصاصات ممتزجة أو متداخلة
أو متشابكة أو موزعة بحيث لا يتيسر تحديد المسؤوليات .

وإن هذا التحديد فضلاً عن أنه ضرورة من ضرورات
إصلاح الأداء الحكومية وحسن الإنتاج وسير المرافق العامة
فهو في الوقت ذاته في صالح الموظفين أنفسهم إذ يساعد كل
موظف على تعرف واجباته ومداها فيقبل على الاضطلاع
بها وإتقانها خصوصاً وأن الفضل في هذا الإتيان سيرجع إليه
وحده دون الاشتراك مع سواء بخلاف ما إذا كانت الاختصاصات
شائعة فإنها تدعو إلى تواكل كل موظف على شريكه أو شركائه

فى هذه الاختصاصات ، وعلى انعدام الوازع الشخصى فى التفوق
إذ قد لا ينسب هذا التفوق لصاحبه ، بل يكون قسمة بين الشركاء ،
وربما زعمه المقصرون لأنفسهم ونفى الجحد المتقن فى طى النسيان .
أما مسائل التأديب فيجب — كما هو الحال فى جمهوريتنا —
أن تنظم بقانون يعرض للمخالفات التى تستوجب المؤاخذة
أو المحاكمة وينص على العقوبات — وعلى وجوب التحقيق
واجراءاته وعلى الفصل بين سلطتى الانهام والمحاكمة واحترام
حق الدفاع ثم على المحاكم التأديبية ودرجاتها وولايتها
واختصاصاتها وإجراءات المحاكمة والظمن — وذلك جميعه مع
توافر الحياد والضمانات الكفيلة بتحقيق العدالة .

وأخيراً وليس آخراً أن تكون هناك رقابة للقضاء على
قرارات الإدارة بالنسبة للموظفين ، وهذا هو أكبر ضمان
لتحقيق العدالة فى شؤون الموظفين .

وهذه الرقابة تتمثل اليوم فى مجلس الدولة .



العدالة الاجتماعية والخدمات العامة

توفير الخدمات العامة المجانية وذات المقابل اليسير  للطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل والفقيرة ، والإكثار من المشروعات والقوانين التي ترمي إلى التضامن الاجتماعي أو إلى المعاونات الاجتماعية والاقتصادية لتلك الطبقات ، أصبح من الأمور الجلية البالغة الخطر والأثر في حياة الشعوب وفي المجال الاقتصادي — وقد أصبحت في العصر الحديث من مسئوليات ومبررات العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي ؛ إذ أنه يحفظ ويرعى أفراد تلك الطبقات ويوفر لهم الرفاهية ويدفعهم ويدفع أوجه نشاطهم إلى الأمام ، ويخلق منهم مواطنين صالحين أو أكثر صلاحية ويضمن العدالة في توزيع الدخل ، وينمي قدرة هؤلاء الأفراد على الادخار والاستثمار والإنتاج ويساعد على طاقهم في الاستهلاك ، ويعود في الوقت ذاته على الاقتصاد القومي بأبرك الثمرات .

ولذلك عنت الدول في العصر الحديث بتوفير تلك الخدمات والإكثار منها في شتى النواحي ، والتدخل بالاقتصاد الموجه

لإنشائها أو لتنظيمها أو للإشراف عليها . ومن تلك الخدمات المشروعات والقوانين الخاصة برعاية الأمومة والطفولة ، وجعل التعليم الأولي إلزامياً مجانياً ، وجعل كثير من مراحل التعليم الأخرى برسوم مناسبة متفقة مع الحالة الاقتصادية ، مع التوسع في أسباب الإعفاء من تلك الرسوم ، ونشر الثقافة والترية الرياضية والاجتماعية ، وتوفير كثير من الخدمات الصحية بالمجان أو بمقابل مناسب ، وجعل أثمان الإنارة واستهلاك المياه والمواصلات ملائمة لأفراد جميع الطبقات ، وتوفير المساكن الصحية والشعبية لجميع المواطنين والمتنزهات العامة والحجاز والمغاسل والساحات الشعبية والملاهي ، ورفع مستوى المعيشة — ورعاية أسعار المواد الأساسية الاستهلاكية بحيث تكون في متناول الجميع بأسعار مقبولة ، ورسم سياسة عادلة للمرتبات والأجور بحيث تتكافأ مع الحالة الاقتصادية ، وتأمين الموظفين والعمال والصناع والزراع وأرباب المهن على مستقبلهم ومستقبل أسرهم وأولادهم ، وتوفير العمل للمواطنين على اختلاف طبقاتهم — ومحاربة العطلة بين المتعلمين وغير المتعلمين ورعاية شؤون العمل والعمالة ، والإكثار من القوانين والمشروعات الخاصة بالنظام الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والمعاونات الاجتماعية ضد

الشيخوخة والمعجز والفقير والمرض ، وتعميم الجمعيات التعاونية
الإنتاجية والاستهلاكية ، وتشجيع وإعانة الجمعيات الخيرية
ومؤسسات البر والإحسان .

هذا وإن هناك أمرين في مجال الخدمات المجانية أو التي
بمقابل يسير لا يقلان أهمية عن إنشاء الخدمات ذاته . وهما :
(١) أن يراعى في القواعد المنظمة لهذه الخدمات ألا تعطى
الخدمات إلا لمستحقيها ، وألا يدخل في تطبيقها عوامل
المحسوبية والمحاباة .

(٢) أن تكون إجراءات الحصول عليها يسيرة سهلة المنال
غير معقدة خصوصاً بالنسبة للطبقات محدودة الدخل والفقيرة
وإلا زهد فيها أفراد تلك الطبقات ، أو لم يجدوا سبيلاً إليها .
وهي من هذه الحالة تنقلب إلى إحسان واستجداء - وإن هناك
في هذه الطبقات ذوى عفة لا يمدون أيديهم للغير لطلب المعونة
حتى ولو كان هذا الغير هو الحكومة .



العدالة الاجتماعية والسنوات الاقتصادية

دراسة مستوى الدخل والعمل على توازنها بين
جميع الطبقات ، ودراسة المسائل المتعلقة بمستوى
المعيشة والعمل على رفع هذا المستوى ، ودراسة موضوع
الأسعار والعمل بكل الوسائل الاقتصادية على جعلها في متناول
جميع الطبقات هي من الأمور التي تؤدي إلى تحقيق العدالة
الاجتماعية .

هذا مع مراعاة أن المسائل الاقتصادية مرتبطة ببعضها
ومتشابكة بحيث إنها تتفاعل وتتجاوب ويؤثر كل منها في الأخرى
— وهي جميعاً تؤثر على مستوى المعيشة ومدى توافر العدالة
الاجتماعية — ونضرب لذلك أمثلة — فالإنتاج وكميته وجودته
وسعر التكلفة فيه يؤثر في الأسعار والاستهلاك وفي العمالة .
كما ان مدى نشاط رؤوس الأموال يؤثر في ذلك أيضاً — وأن
السياسة الضريبية ومستوى الأجور وسعر الفائدة والخدمات
المجانية للطبقات المتوسطة وما دونها تؤثر في توزيع الدخل
توزيعاً عادلاً وفي القدرة على الادخار والاستثمار — وأن

التنسيق بين عدد السكان والاستهلاك ضروري للمحافظة على مستوى الأسعار — وأن كثيراً من المسائل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية الأخرى كسياسة التبادل التجاري والسياسة الجمركية والتصدير والاستيراد والعمالة والبطالة تؤثر تأثيراً عميقاً في مستوى المعيشة والاستهلاك ، وأن توافر رأس المال وليد القدرة على الادخار والاطمئنان إلى الاستثمار . والادخار والاستثمار يتعلقان بالسياسة الضريبية والميزان التجاري وسعر الفائدة وقيمة المقيود ومستوى الأسعار وارتياح الفرد إلى العوامل الاقتصادية والاطمئنان على مدخراته واستثماراته والأوضاع الاقتصادية .

وإنه لما يتفق مع العدالة الاجتماعية توفير القدرة عند الفقير كالغنى على الادخار والاستثمار ، وبعبارة أخرى عدالة توزيع الدخل القومي ، ولتحقيق ذلك يجب أن يتوافر لدى الفقير ومحدود الدخل فائض من المال بعد مواجهة حاجات الاستهلاك ، وهذا لا يتحقق إلا بتخفيض أثمان السلع الضرورية للاستهلاك . وبتخفيض الضرائب عليها وتنظيم الأسواق النقدية والمالية والبنوك والمشروعات وتدعيمها بحيث تشجع على الادخار والاستثمار ثم ارتفاع مستوى الفائدة أو الربح والاطمئنان المدخرين والمستثمرين على حاضرهم ومستقبلهم وتنوع وجوه

الادخار والاستثمار فى النواحي المختلفة لكى يتسع للأفراد دائرة الاختيار والثقة والاطمئنان بحيث لا يكون الادخار أو الاستثمار موجهاً إلى ناحية بذاتها بل يجب أن يشمل كل النواحي صناعية أو زراعية أو تجارية مع تيسير المعاملة فى هذه النواحي بحيث تكون فى متناول الجميع ، ولو من طريق تدخل الدولة لتشجيعها أدياً أو مادياً — ولو اقتضى الأمر بذل تضحيات عاجلة حاضرة من جانبها تقابلها منفعة اقتصادية آجلة شاملة لصالح الجميع .

ولارىب أنه مما يساعد أيضاً على رفع مستوى المعيشة سياسة التسعير وإعانة المنتجين وخفض تكاليف الإنتاج والخدمات المجانية على اختلاف أنواعها للطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل والفقيرة والإمانات التى تعطىها الحكومة فى حالات الشىخوذة والعجز والعوز وإنه لما يؤثر تأثيراً عميقاً فى المجال الاقتصادى السياسة والخطط التى تقوم عليها وزارة التموين بالنسبة لتوفير المواد والسلع الأساسية للاستهلاك وفى التسعير . فكلما كانت هذه السياسة وتلك الخطط قائمة على دراسات اقتصادية جامعة مانعة — ومدروسة غير مرتجلة كانت أوفى بالغرض ، وأدنى إلى تحقيق النتائج الاقتصادية المنشودة

للمحافظة على مستوى الأسعار ، ورفع مستوى المعيشة . وتوفير
المواد الاستهلاكية الضرورية للشعب .

وإن وزارة التموين تضطر في هذا السبيل إلى الاستعانة
بكثير من مسائل التدخل الاجتماعى والاشتراكى ومن ذلك :
التسعير الجبرى ، وتنظيم التخزين ، والاستيلاء ، وإبداء الرأى
أو المشاركة فى مسائل التبادل التجارى والاستيراد والتصدير
والسياسة الجمركية — وإنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية
ووضع مواصفات المواد وعمل ودراسة الإحصائيات والبيانات
الاقتصادية المختلفة .



العدالة الاجتماعية والسياسة المالية

الميزانية تمثل سياسة الدولة المالية وتتضمن إيراداتها ومصروفاتها التقريبية عن عام مقبل .

وتعنى الدول المستتيرة والناهضة فى أن تكون هذه السياسة قائمة على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وعلى الأسس الاقتصادية السليمة بأن تكون الموازنة فى الميزانية بين الإيرادات والمصروفات موازنة حقيقية فعلية لا مجرد موازنة رقمية ، وأن تكون هذه الموازنة بمثابة للسياسة الاقتصادية أدق تمثيل . كما تعنى بأن تجعلها موفقة بين عدة وجهات عامة ومنها الاعتبارات القومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العليا وإشباع الحاجات العاجلة والمشروعات الأساسية التى لا تختمل التأخير ، والنفقات الضرورية ثم الإصلاحات والمشروعات الآجلة أو بعيدة المدى — وكذلك متناسقة بين النفقات الضرورية والنفقات الأقل أهمية بحسب طاقة الميزانية .

وإن من أهم العناصر لتحقيق العدالة الاجتماعية فى الميزانية هو مقدار ما يدرج بها من اعتمادات وما تحققه من مزايا للطبقات

المتوسطة ومحدودة الدخل وللخدمات العامة وللمعاونات الاجتماعية و لرفع مستوى المعيشة ولعاجلة مستوى الأسعار ، ولتوفير المواد الاستهلاكية الأساسية ، وللمشروعات العاجلة التي تساعد على زيادة الإنتاج وعلى تحسين العمالة بما أن من أهم وأخطر العناصر أيضاً عدالة الميزانية في توزيع النفقات بين المرافق العامة المختلفة بحيث لا تميز جهة على أخرى أو نوع من المشروعات على آخر بدون مبرر — ومن ذلك أن تؤثر المشروعات الأكثر أهمية على مادونها — وأن نفضل المشروعات العاجلة أو التي لا تحمل التأخير على المشروعات الآجلة أو بعيدة المدى ، وأن نخص الجهات التي يؤثر نشاطها في المجال الاقتصادي بكثير من الرعاية المالية ، وألا نميز جهة على أخرى في اعتمادات الوظائف والنفقات بدون مسوغ عام ، فنبتل لمرفق ، ونشج على آخر ، مما يترتب عليه الإخلال في التوازن والتقدم بين الموظفين مما يتنافى مع أصول العدالة . ومن العناصر أيضاً أن نجعل الإيرادات المختلفة من ضرائب ورسوم وأثمان وغيرها متناسبة مع الحالة الاقتصادية ومستوى المعيشة التناسب الذي يساعد على المحافظة على مستوى الدخل وعلى الرخاء .

وأخيراً وليس آخراً أن نراعى عند وضع الميزانية احتمالات

المستقبل ؛ إذ أنه بالرغم من أن الميزانية توضع لسنة تالية إلا أنها تمثل السياسة المالية التي تتأثر بتلك الاحتمالات ؛ وذلك بأن تتخذ من الماضي والحاضر درساً وعبرة للمستقبل ، وندخر في الحاضر للأيام المقبلة . فإن الظروف الدولية الاقتصادية والسياسية العامة والمفاجآت والظروف الاستثنائية هي من الاحتمالات ، والسنين الرخاء قد تتبعها سنين يابسات عجاف ، والشعب يتطلع لحكومته بوصفها حارسة للأموال العامة عاملة لصالحه ولصالح الأجيال المقبلة .



العدالة الاجتماعية وقيود الديمقراطية

الحقوق والحريات طبقاً للأنظمة الحديثة مطلقة **ليست** ولكنها مقيدة بالصالح العام الذى يتمثل فى وقاية النظام الاجتماعى — أى بقيود أساسها عدم الإضرار بالدولة أو بالفير .

وإن الدستور أو النظام الأساسى للدولة هو الذى يبين الحقوق والحريات بشرط أن يلتزم المبادئ الأساسية وحقوق الإنسان — وهو الذى يضع أصول قيودها بشرط ألا يتعدى نطاق وقاية النظام الاجتماعى وإن المشرع يتدخل فقط لتنظيم هذه الحقوق وقيودها وطرائق ممارستها بما لا يتنافى مع الدستور أو مارسه من نطاق .

وهذه الأوضاع هى التى ترتضيها الديمقراطية وتمليها العدالة الاجتماعية فى شأن الحق والحرية ، وإنما تطفى عليها فى بعض الدول أسباب سياسية أو اقتصادية أو هما معاً فتؤدى إلى النكسة أو الأزمة أو تخلف الأنظمة عن ركب الديمقراطية ، وعن نهضة العدالة الاجتماعية .

فمن الأبواب السياسية التي تناهض العدالة والديمقراطية .
نظام الحزبية ، وتسلب أو طغيان الأغلبية على الأقلية ، واندفاع
الجمهير ، وتسخير رأى العام لاتجاهات غير ديمقراطية ،
أو تضليله ، وعدم تضمين الدساتير نصوص الحقوق والحريات
طبقا للمبادئ الديمقراطية أو التجاء المشرع إلى سن قوانين
تفصلها أو تخرجها عن الأصول الدستورية أو تحدها بقيود
أو بتنظيمات لا تحتملها أو بوسائل تساعد على التخلص أو التحلل
منها في التطبيق .

ومن الأسباب الاقتصادية المعاكسة للعدالة الاجتماعية
والديمقراطية فى تلك الحقوق والواجبات نزعات الاستغلال
والاحتكار فى الدول الرأسمالية ، وتعدى حدود التدخل
الديمقراطى الاشتراكى المعتدل فى الدول لاشتراكية المتطرفة
ذات المبادئ الجامحة .

وتكون نتيجة هذه الأسباب منفردة أو مجتمعة التوسع
فى الأساس الأصلى العادل للقيود وهو وقاية النظام الاجتماعى .
أما وقاية النظام الاجتماعى الذى يجب أن تركز عليه جميع
قيود الحقوق والحريات فهو حماية شكل الحكم وهيكلة أنظمتها
السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهدفه هو المحافظة على سلامة

الدولة وكيانها الاجتماعي — فكل نشاط مناوئ لهذه الأوضاع يعتبر إخلالاً بالنظام الاجتماعي واعتداء عليه ، وليس النشاط المقصود هنا مقصوراً على العمل المادى بل يمتد إلى أنواع النشر أو الدعاية .

ولقد كانت القيود فى الأصل ضيقة وقائمة على رعاية مرافق معدودة طبقاً للمذهب الاقتصادى الفردى ، فلما انتشرت المبادئ الاشتراكية وسادت فى كثير من الدول امتدت تبعاً لذلك وظائف الدولة مما اقتضى تدخلها فى كثير من أنواع النشاط الفردى وتأثر — التقييد عندئذ بالتوفيق بين الفكرة الفردية والفكرة الاشتراكية واعتبارات التضامن الاجتماعى والاقتصاد الموجه والخدمات العامة — فأصبح النفع العام عنصراً من عناصر وقاية النظام الاجتماعى . وهذا أدى بطبيعة الحال إلى مرونة تلك القيود من النواحي الاقتصادية فقط ولكنه لم يخرجها بأية حال عن نطاق وقاية النظام الاجتماعى — وكل ما فى الأمر أن أسس وجذور البنيان الاقتصادى قد امتدت فوق ذات القاعدة الديمقراطية المتسعة . وفى ظل هذا النظام .

هذا وإن الضمانة الأولى للحقوق والحريات هو وضعها فى الدستور على الوجه الذى يحقق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

أما الضمانة الثانية للحقوق والواجبات هي أن تلزم القوانين نصوص الدستور فيما يتعلق بها فلا تحاول التخلص منها أو الاعتداء عليها ؛ لأن المشرع ملزم باتباع أحكام الدستور والمبادئ الديمقراطية ؛ ولأن هذه الحقوق والحريات هي قواعد دستورية عليا لا يجوز تقييدها أو تنظيمها إلا بالقدر الذي تتحقق معه المصالح العليا للأهداف الاجتماعية العامة دون المساس بها أو بممارستها . ووسيلة المشرع إلى ذلك هي التوفيق بينها وبين وقاية النظام الاجتماعي — أى تقييدها بالضرورات اللازمة لكفالة حرية المجتمع وأمن الدولة ونظامها .

هذا مع مراعاة أن الحقوق والحريات الضرورية تستند أيضاً وفوق ما تقدم إلى حقوق الشعب وسيادته ، وإلى أن الأمة مصدر السلطات ، كما تعتمد على سيادة الدستور بوصفه القانون الأساسى الأسمى ، فإذا كان الدستور لا يجوز أن يغفل المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فى وضع الحقوق والحريات . فإن المشروع لا يملك تقييدها إلا فى أضيق الحدود وفى النطاق الذى رسمه الدستور ، دون توسع أو خروج على هذا النطاق ، خصوصاً أن الحقوق والحريات قائمة أصلاً وأن التشريع لا ينشئها ولا يخلقها وهو لا يستطيع خنقها أو إعدامها بطريق مباشر .

أو غير مباشر وإنما ينظمها ، كما أن الأصل فيها هو الإطلاق ، والاستثناء هو التقييد — ومن القواعد التشريعية أن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ، وإن سلطة المشرع في هذه الحالة مقيدة إلا في أحوال قليلة .

أما الضمانة الثالثة للحقوق والحريات فهي أن القوانين التي تعنى على الحقوق أو الحريات تعتبر غير دستورية ، ويجوز للسلطة التشريعية العدول عنها أو تعديلها بما يرفع منها المخالفة ، كما أن للسلطة القضائية عدم تطبيقها في الدواوى التي تطرح عليها . وسنضرب فيما يلي أمثلة لأنواع القيود التي ترد على الحقوق والحريات والتي تتمشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية إذ أنها تدخل في نطاق وقاية النظام الاجتماعى .

من ذلك أن حقوق المساواة أمام القانون — وأمام القضاء — وأمام الضرائب والتكاليف ، وأمام المصالح العامة والخدمات — وفي شئون التوظيف — وفي الخدمة العسكرية — وبالنسبة للحقوق السياسية كحق الانتخاب مثلاً هي حقوق أساسية لا يجوز للمشرع نزعها أو حرمان منها ، وإنما تتدخل القوانين واللوائح لوضع قواعد وشروط الصلاحية لها وممارستها والإجراءات والوسائل المتعلقة بذلك .

وأما الحريات المتصلة بمصالح الأفراد المادية كالحرية الشخصية ، وحرية الإقامة ، وحرية التنقل ، وعدم جواز القبض على الأفراد أو حبسهم إلا طبقاً للقانون وبأمر من السلطة القضائية ، وعدم الإبعاد أو تحديد الإقامة ، وحرية الملكية ، وحرمة الكنى ، وحرية العمل والتجارة والصناعة — فهي حريات اجتماعية ، ولذلك تتدخل الدولة لتقييدها وتنظيم ممارستها بالقدر اللازم لوقاية النظام الاجتماعى دون حظرها ؛ وذلك لأن النشاط الفردى حق من حقوق الإنسان إلا أن الأمر امتد بعدئذ فى تكييف تلك القيود تبعاً لمستلزمات الكيان الاقتصادى الحديث الذى تمليه المبادئ الاشتراكية .

فالملكية لا يجوز نزعها إلا للنفعة العامة ونظير تعويض عادل — ولا يجوز مصادرتها إلا طبقاً للقانون وبمقتضى حكم قضائى نهائى ، كما أن استمالتها أصبح مقيداً بالنظام الاجتماعى بوصف أنه وظيفة اجتماعية — كما أن الحكومة تضع قيوداً للبناء رعاية للأمن وللصحة العامة ، وتضع قيوداً لملك الأسلحة أو حيازتها رعاية للأمن العام أيضاً .

وحرية التنقل مفروض عليها قيود لصالح الأمن والاقتصاد مثل جوازات السفر — ورخص قيادة السيارات .

وحرية العمل والتجارة والصناعة مفروض عليها قيود متعددة بسبب الضرورات الاقتصادية والمالية العامة كالقيود الخاصة بالصلاحيات للمزاولة والقيود الخاصة بالالتحاق بالمهن الحرة ، وفتح المجال العامة والملاهي ومجال المراهات ، والنوادي ، والمجال المغلفة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، وهذا إلى ما تفرضه الدولة من قيود وشروط لمنع الاحتكار والمنافسة غير المشروعة ، ولتنظيم العمل والمهنة ، والتأمين الاجتماعي ، والنظام الاجتماعي .

وحرمة السكنى — استثنى منها حالات التلبس بالجريمة ، والاستغاثة والتفتيش القضائي ، وهذه الحالات ينظمها القانون .
وأما الحريات التي تتصل بمصالح الأفراد المعنوية كحرية العقيدة والعبادة وإقامة الشعائر الدينية ، وحرية الرأي وحرية الاجتماع ، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات ، وحرية المراسلات بعدم إفشاء أسرارها ، وحرية استعمال اللغات ، وحرية التعليم ، فإنها حريات لا يجوز تقييدها بل يكتفى بتنظيم ممارستها بما لا يتنافى مع وقاية النظام الاجتماعي .

ومن ذلك فإن حرية التعبد وإقامة الشعائر الدينية مكفولة داخل الأماكن المخصصة لها بشرط ألا تتخذ مظهراً خارجياً

يهدد النظام العام أو يعس باقى الأديان — أما المواكب الدينية فلأنها تمارس خارج أماكن العبادة فهى خاضعة للترخيص بها من الجهات الإدارية المختصة وبالشروط التى تراها كفيلة برعاية النظام العام — ويراعى عادة فى هذه الشروط بل فى هذا الوضع كله — التسامح الدينى ورعاية الشعائر الدينية .

أما بالنسبة لحرية الرأى فإننا نجد أن النشر مثلاً وهو مظهر من مظاهر الرأى يقيد عادة بوجوب الإخطار به عند قيام أدواته من حيث التنظيم — مع خضوع النشاط فيه لقانون العقوبات بصفة عامة ولقوانين النشر بصفة خاصة ، وهذه القوانين تقوم على عدم المساس بالرأى إلا لوقاية النظام الاجتماعى — كما أن مصادرة الصحف أو تعطيلها محظور من الناحية الإدارية — ولكن يجوز ذلك بمقتضى القوانين المذكورة ، وبموجب حكم أو أمر من الجهة القضائية .

وإن حرية الاجتماعات العامة مباحة — وكل ماتشرطه أغلب الدول فى مباشرة هذه الحرية هو الترخيص بها مقدماً إذا عقد الاجتماع فى مكان عام وذلك لمجرد التصريح باستعمال المال العام ولا اعتبارات تتعلق بالأمن والمرور وتكتفى دول أخرى بمجرد الإخطار بالاجتماع دون حاجة إلى استصدار الترخيص .

ولا يحضر رجال الشرطة عادة مثل هذه الاجتماعات — وإذا استلزمت الظروف حضورهم فإنما يكون ذلك خارج مكان الاجتماع ولجورد الوقاية من الحوادث ولتنظيم المرور .

كما أن حرية تكوين الجمعيات والنقابات مباحة ، ولا تتدخل الدول إلا لتوجيهها واقتراح الأوضاع الأساسية لتنظيمها وتسجيلها توطئة للاعتراف بها ، ومنحها الشخصية المعنوية . إلا أن بعض فقهاء القانون الإداري الحديثين يعتبرون النقابات المهنية مؤسسات عامة مما يستلزم أن يكون للجهات الإدارية مزيد من أنواع الإشراف عليها ، وكذلك الأمر في الجمعيات الخاصة ذات النفع العام ، فإن غرضها يؤهل الحكومة لهذا الإشراف . وعلى أى الأوضاع فهناك شرط أساسى فى قيام الجمعيات والنقابات وذلك هو أن تكون أغراضها مشروعة ، وإلا كان للجهات المختصة حق التدخل لمنع قيامها أو حلها بالطريق القضائى . وإن من العوامل التى تساعد على التيسير بالنسبة للنقابات والجمعيات هو ما تنتجه من آثار نافعة فى مجال النشاط الفردى ، وفى تنمية التقدم والرقى العام فى مختلف النواحي .

وأما حرية التعليم فهى مطلقة طالما كان غرض المنشأة التعليمية مشروعاً أى غير مخالف للنظام الاجتماعى العام ؛ وذلك

لأن الهدف هو نشر التربية والتعليم والثقافة ؛ ولأن الإنسان حر في الأصل في أن يتعلم وفي أن يلقي العلم بالوسيلة التي يرتضيها أو على الطريقة التي يراها .

وكل ما في الأمر أن التقدم الاجتماعي الحديث اقضى قيام استثنائين لهذه الحرية ، وهما حق الدولة في فرض التعليم الأولي الإلزامي المجاني بالنسبة لمن وصلوا إلى سن معين ، ولم يتجاوزوا سن الرشد المدني .

والحكمة في هذين الاستثنائين هي أن سياسة التعليم والثقافة ذات عناصر وعوامل مرتبطة ببعضها مما يقتضى توحيد أسسها الأولى على قدر المستطاع ، وتوجيه برامجها وخططها التربوية وجهة قومية .

• وأما حرية المراسلات بالمسرة أو البرق أو البريد ، ووجوب المحافظة على أسرارها وعدم إفشائها فهي حرية مكفولة إلا في حالة الجريمة وبأمر من السلطة القضائية .

وحرية استعمال اللغات مباحة ، أي أن كل فرد حر في التفاهم أو التعبير عن رأيه باللغة التي يرتضيها ، ولا يتناقض مع هذه الحرية حق الحكومة في أن تشترط استعمال لغة الدولة الرسمية في مكاتباتها وأوراقها الرسمية .

وإن هناك قيوداً أخرى تتعلق بالنشاط الفردى وحقوق العمل
ومنها قيود اقتصادية ، وأخرى تتصل بالانتفاع بالمال العام .
فالقيود الاقتصادية مثل القيود المفروضة على الإنتاج وعلى
التصدير والاستيراد وعلى النقد والائتمان العام ، وبالنسبة لحماية
الإنتاج المحلى وما إلى ذلك ، وهذه القيود تفرضها وقاية البنيان
الاقتصادى .

وتراعى الدول المستنيرة الديمقراطية الاشتراكية المعتدلة
فى هذا الصدد وجوب التوفيق بين المسوغات الاقتصادية الحتمية
وبين عدم الإضرار بالنشاط الفردى أو رأس المال النزيه النافع
أو الضغط عليهما أو إرهابهما مما يدفعهما إلى الزهد فى العمل
أو الهروب الاقتصادى ، بل إن هذا التوفيق من الضرورات
البعيدة الغور لأنها تتصل بالمقومات الاقتصادية الكبرى وبالمنفع
الاقتصادى العام .

أما القيود التى تتعلق بالانتفاع بالمال العام ، فإنها لا تتصل
بحرية الملكية لأن المال هنا عام مملوك للدولة ، وإنما هى قيود
على النشاط الفردى فى استعمال بعض الأموال العامة ، وهذه
القيود تتمثل فى وضع القوانين أو اللوائح أو التراخيص المتضمنة
شروط هذا الاستعمال واجراءاته ، ويراعى فى الشروط

والاجراءات عدم منافاتها للنظام العام طبقاً لمهيته وأوضاعه
القانونية والموضوعية . ومثال ذلك النشاط الانتفاع بالاسواق
العامة والجبانات والطرق العامة والملاحة والطيران المدني ووسائل
النقل البرى ، واستغلال موارد الثروة الطبيعية .



هذه هى قيود الحقوق والحريات ومهيتها ومداها فى أغلب
الدول المستقلة المستنيرة الآخذة بنحير الأنظمة السياسية والاجتماعية
والاقتصادية .

ولكن قد تجد على الدولة ظروف طارئة مفاجئة كالحرب
أو الثورة أو الطوارئ الطبيعية الخطيرة أو الأزمات الاقتصادية
الطاحنة فما هو مآل الحقوق والحريات فى هذه الحالات ، وهل
تتأثر بها ؟ .

إن رجال الفقه القانونى والقضاء مجمعون على أن من حق الدولة
إزاء هذه الحالات الاضطرارية ورعاية لمصالحها العليا وكيانها أن
تتخذ تدابير استثنائية لمواجهة تلك الظروف كإعلان الأحكام
العرفية وإصدار القوانين الاستثنائية .

وهذه الأحكام والقوانين تتضمن تبعاً لذلك قواعد معطلة

أو موقفه لبعض الحقوق والحريات أو مكبله لها بمزيد من القيود والتنظيمات .

وإن من الأهداف الغالبة في هذا الصدد تعبئة الدولة حكومة وشعباً لمواجهة تلك الطوارئ حتى يعمل الجميع على التغلب والانتصار عليها ، أو تخفيفها والحد من نتائجها وذلك بأقل ما يمكن من الحسائر والتضحيات . ومن الأهداف أيضاً الوقاية من العوامل الدخيلة أو الهدامة النهازة للفرص والتي تستغل ظروف الطوارئ وما يحيط به من عوامل للترويج لأرائها ، ونفت سمومها .

ولكن يجب أن يراعى في الوقت ذاته أن الديمقراطية والمبادئ التشريعية وأصول العدالة الاجتماعية وجميع الأوضاع والمبررات السياسية — كل ذلك يستلزم أمرين .

الأول . أن يراعى في وضع القوانين والتدابير المتقدمة الذكر أن تكون قواعدها بقدر الضرورات التي تمليها — وآية ذلك أن هذه القواعد تحد من الحق والحرية كما ذكرنا ، وهذا التحديد والانتقاص لا يكون إلا للضرورات القصوى التي أوضحناها وفي حدودها ، وفي ضوء حكمتها وهدفها . ويتفرع على ذلك ألا تستغل هذه القوانين وتلك التدابير لأغراض

خاصة ، أو للضغط على الشعب خصوصاً. وأنها شرعت لصالحه ولنفعه دون أى سبب آخر .

الثانى : ان تكون هذه القوانين وتلك التدابير مؤقتة بحيث تلقى من تلقاء ذاتها أو بإجراء سريع من المشرع بمجرد انتهاء الأسباب التى دعت إليها بزوال الظروف التى استلزمت قيامها.



العدالة الاجتماعية والسلطات

نقش الدولة طبقاً للأنظمة الحديثة إلى ثلاث سلطات هي :
السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية.

والسلطة التشريعية تسن القوانين وتباشر ما لها من رقابة على السلطة التنفيذية . والسلطة التنفيذية تنفذ القوانين وتباشر اختصاصاتها العديدة المتشعبة في الأعمال الحكومية والأعمال الإدارية . والسلطة القضائية تطبق القوانين فيما يطرح عليها من منازعات .

وإن نظرية الفصل بين السلطات تستلزم أن تستقل كل سلطة بشؤونها واختصاصاتها عن السلطة الأخرى — ولكن هذا الاستقلال مقيد ومحدود بما تقتضيه مصالح الدولة العليا من تساند وتعاون بين هذه السلطات جميعاً ومن جواز أن تقوم إحدى السلطات استثناء ببعض الأعمال المتعلقة بالسلطة الأخرى .

ويبين الدستور في كل دولة الاختصاصات الأصلية والاستثنائية لكل سلطة من السلطات ، ويبين العلاقات بينها

وإتنا في الفصول التالية نبين دور كل سلطة من السلطات في تحقيق العدالة الاجتماعية .

العدالة الاجتماعية والسلطة التشريعية

التشريعية أكبر اختصاص وأجل مهمة وهي
وظيفة التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية ،
أى وضع القوانين التى تنتظم الشعب وتسرى على الأرواح
والأموال والمصالح العامة والخاصة والى تنتظم الحقوق
والواجبات والعلاقات على اختلاف أنواعها - ثم مراقبة السلطة
التنفيذية فى اعمالها طبقاً للقواعد والأوضاع التى ينص عليها
دستور الدولة .

وإن السلطة التشريعية تتمثل فى المجلس المختار من الشعب
لتمثيله .

فما دور هذا المجلس إذن فى رعاية العدالة الاجتماعية
والمبادئ الديمقراطية ؟

إن مجلس الشعب هو الذى يمثل الأمة وإدارة الشعب ،
فواجباته الأصلية ومسئوليته الأساسية تدور حول محور واحد
هو المحافظة على مصالح الدولة وحقوق الشعب وإبراز إرادته
ورأيه .

وفي مقدمة هذه المصالح وتلك الحقوق المحافظة على المبادئ الديمقراطية والعدالة ، وهذا يتمثل في عدة وجوه منها :

أولاً — المحافظة على أحكام الدستور وقواعد الديمقراطية والعدالة فيما يقترحه من مشروعات القوانين وفيما يقره من تصرفات .

ثانياً — المحافظة على حقوق الشعب وحرياته المنصوص عليها في الدستور أو المستمدة من المبادئ الديمقراطية الأصلية فيما يصدره من مشروعات قوانين أو تصرفات .

ثالثاً — أن يراعى في جميع تصرفاته أن تكون متفقة مع مصالح الدولة العليا وإرادة الشعب .

رابعاً — أن يتوخى في ذلك جميعه أيضاً إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية .

خامساً — أن يندل رعاية خاصة بالنسبة للخدمات العامة التي تعاون الطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل والتي تؤدي إلى رفع مستوى الدخل .

وللمجلس النيابي في سبيل تحقيق هذه الأغراض ومباشرة رقابته الدستورية عدة وسائل منها :

(١) حق توجيه الأسئلة والاستجابات إلى ممثلى السلطة التنفيذية .

(٢) حق إجراء التحقيق فى مسائل معينة داخلية فى اختصاصه — وحق تشكيل اللجان اللازمة لذلك .

(٣) حق تقديم الاقتراحات والمناقشة فيها .

(٤) حق مناقشة المسائل العامة .

(٥) بحث مشروعات القوانين المعروضة ومناقشتها .

(٦) مسئولية ممثلى السلطة التنفيذية أمامه وحقه فى طرح الثقة .

ولما كانت هذه الأهداف لا تتحقق على وجوهاها الصحيحة إلا بتمثيل الشعب أصدق تمثيل فإن الدول المتقدمة تعنى بأن يكون قانون الانتخاب محققاً للمبادئ الديمقراطية قائماً على أسس عادلة متضمنة جميع الضمانات الممكنة التى تكفل جدية عمليات الانتخاب وحيادها وبعدها عن كافة المؤثرات — وذلك حتى تسفر تلك العمليات عن ممثلين حقيقين للشعب من ذوى النزاهة والتجربة والكفاية .

وإن كفاية هؤلاء الممثلين أمر ضرورى ومطلوب لأن من مهامهم الأصلية التشريع وفحص كثير من الأعمال والتصرفات

الاقتصادية والاجتماعية في المجلس وفي اللجان ، ولن تتأني لهم هذه المعرفة وتلك القدرة إلا إذا كانوا على قدر من الكفاية بحيث يستطيعون الاضطلاع بتلك المهام الخطيرة خصوصاً وأنه لا يكفي في الدساتير وجودها وسريانها بل العبرة بتطبيق جميع السلطات لها وبالرجال القائمين على هذا التطبيق .

هذا ولما كانت نظرية الفصل بين السلطات ليست مطلقة بل هي قائمة على التعاون والتساند كما ذكرنا فإن للسلطة التنفيذية بجانب السلطة التشريعية اختصاصاً تشريعياً استثنائياً وهو إصدار اللوائح التنفيذية واللوائح المستقلة—وفي بعض الأحوال اللوائح التي لها قوة القانون .

وإن الدستور يستلزم أن تكون هذه اللوائح متفقة مع أحكام الدستور والقوانين خصوصاً وأن الدستور والقانون في مستوى أعلى من اللائحة ، وأن بعض هذه اللوائح يتفد القوانين فلا يجوز له مخالفتها .

هذا وإن اضطلاع السلطة التشريعية بمهامها على النسق المتقدم الذكر وتساند السلطات معها في حدود اختصاصاتها في هذا المجال في إطار شعبي دقيق في سبيل الخير العام هو أقوم الوسائل لتحقيق الأهداف العامة وفي مقدمتها العدالة الاجتماعية في مستواها الرفيع .

العدالة الاجتماعية والسلطة القضائية

للسلطة التنفيذية إختصاصات متعددة متشعبة لأداء رسالتها ، وإن الدساتير هي التي تبين أصول هذه الإختصاصات ، وليست الدول التي تأخذ بالأنظمة الديمقراطية الاشتراكية الاجتماعية المعتدلة في هذا السبيل مثل الدول التي تنجح إلى الأنظمة الأخرى ، فإن الحكومات في الدول التي من النوع الأول تباشر إختصاصات كثيرة متنوعة تقتضيها الاشتراكية والاقتصاد الموجه بينما حكومات الدول التي من النوع الثاني تقتصر على وظائف محدودة نتيجة للمبادئ الرأسمالية .

وإن السلطة التنفيذية تقوم بأعمال ذات أنواع متعددة ومنها اقتراح مشروعات القوانين ووضع السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية ووضع الميزانية وإصدار اللوائح والمشروعات والقرارات الإدارية ومباشرة التصرفات الإدارية المختلفة .

ولا شأن لهذا الكتاب في شرح هذه المسائل وإنما البحث هنا مقصور على كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية في هذه الإختصاصات .

وإن السلطة التنفيذية لكي تتوخى العدالة الاجتماعية في هذه التصرفات وتحققها تراعى فيها أن تكون متفقة مع المبادئ الديمقراطية الاشتراكية وأحكام الدستور وقواعد القوانين خصوصاً رعاية حقوق الأفراد وحريةهم والمساواة في المعاملة بين المواطنين مع إشار مصالح الدولة العليا ومنفعة المرافق العامة في حدود تلك المبادئ — ومع البعد بتصرفاتها عن العيوب الإدارية المختلفة التي سبق الكلام عنها في أبواب الكتاب الأخرى. وإن السلطة التنفيذية في سبيل إدراك هذه الأهداف تتخذ عدة وسائل لتحقيقها ومنها : تنظيم هيئاتها التشريعية والقانونية وهيئات التخطيط والبحث وتنظيم الأداة الإدارية وإصلاحها ، وحسن إختيار موظفي المرافق العامة ، وإنشاء هيئات الرقابة الفنية والإدارية والمالية ، ودعم التفنيش الفني والإداري ، وتنظيم السلطات الإدارية الرئاسية والمحلية والوصائية وتحديد مسئولياتها واختصاصاتها ، ورسم الإجراءات الإدارية على أسس سليمة تجمع بين الدقة والإتقان والتبسيط وتشجيع البحث والابتكار والتفوق والتخصص .

ولما كانت السلطة التنفيذية تؤدي أعمالها بالطريق المباشر في الهيئات الحكومية أو العامة أو المؤسسات العامة أو بطريق

غير مباشر بالوسيلة المختلطة أو بوسيلة الالتزام كما أنها تسهم بأموالها العامة في الشركات والمشروعات الخاصة ، فإن شطراً كبيراً من رقابتها على الوجه المتقدم الذكر يجب أن يمتد إلى هذه الهيئات وتلك الشركات للمحافظة على مصالح الدولة العليا واقتصادها القومي وعلى الأموال العامة ، وإن تحلل هذه الهيئات من القيود الحكومية يجب أن يكون مقصوراً على الإجراءات التنفيذية دون الأصول المتعلقة بالرقابة المالية والإدارية والاقتصادية والوظيفية .

هذا وإن إختصاصات السلطة التنفيذية تخضع لرقابة البرلمان . وأغلبها فيما عدا أعمال السيادة يخضع لرقابة السلطة القضائية . سواء أكانت ولاية القضاء في هذا الشأن لمجلس الدولة أو للقضاء العادي ، كما تخضع تلك الاختصاصات لرجال السلطة التنفيذية من الوزراء والرؤساء طبقاً للسلم الرئاسي وللنظام الإداري - ويخضع الجميع قبل كل شيء للسلطة التنفيذية العليا .

وتعتمد السلطة التنفيذية لتحقيق أغراضها ؛ ولضمان صحة أعمالها وكفائتها وإتقانها إلى الاستعانة - في هيئاتها ولجانها ومرافقها - برجال القانون وبالاخصائيين من رجال الاقتصاد والعلوم والآداب والفنون ، وتمنحهم سلطات واسعة في مراجعة

خططها ومشروعاتها مراجعة كاملة فعلية لا مجرد مراجعة صياغة
أو مراجعة كالية .

وبهذه الإجراءات والمراحل والجهود المتقدمة الذكر تحقق
الدولة أهدافها ، وتضمن أن جميع أعمالها قائمة على أسس من
العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة والدراسة الكاملة
والإنتاج المثمر .



العدالة الاجتماعية والسلطة التنفيذية

المسألة القضائية هي السلطة الثالثة في سلطات الدولة وهي المختصة بتطبيق الدستور والقوانين واللوائح على الدعاوى التي تطرح عليها ، وهي طبقاً للأنظمة الديمقراطية مستقلة عن باقي السلطات .

ونظراً لأن هذه السلطة هي القائمة على مرفق العدل وتطبيق القوانين في المنازعات وجب أن تكون مستقلة عن باقي السلطات وأن يتوافر للقضاة كل الضمانات الكفيلة بتحقيق استقلالهم . والبعدهم عن كل مؤثرات واعتبارات التدخل أو الرغبة أو الرهبة وكذلك الضمانات الأدبية والمادية التي تحقق لهم الهيبة والمظاهر التي تقتضيها مراكزهم ، وراحة النفس وهدوء الضمير مما تستلزمها رسالتهم ، وأن يتوافر لهم كذلك ما يساعدهم على الاحتفاظ بمستوى المعيشة الذي يليق بهم ، بل يتحتم عليهم .

ومن تلك الضمانات عدم قابلية القضاة للعزل ، وأن تكون القوانين المتعلقة باختيارهم وترقيتهم ونقلهم ومراتبهم متفقة مع طبيعة وظائفهم واستقلالها وقائمة على أسس كافية من العدالة

وبحيث تكون مرتباتهم مجزية ومناسبة لجهودهم وما يجب لهم من مستوى أدبي ومادى .

وإن توافر هذه الضمانات لا يتعلق فقط بأشخاص القضاة أو مراكزهم بل هو يتصل أيضا بطريق غير مباشر بتحقيق العدالة الاجتماعية ذاتها كما سبق القول ؛ ولأن القاضى الذى لا يكون فى حالة مستقرة من جميع الوجوه مطمئناً على حاضره ومستقبله لا يكون كفئاً للحكم بين الناس . وما أجدر القاضى الذى يطبق العدالة من أن يكون محلاً للعدالة ، فإن فاقده الشيء لا يعطيه .

أما عن رسالة القضاء الأصلية فإنها كما ذكرنا تطبيق الدستور والقوانين واللوائح على الدماوى .

فإذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه حكم القاضى بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية فإذا لم توجد بمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة . ومن هذا يتضح بجلاء إلى أى مدى تمتد رسالة القضاء فهو فى حالة عدم وجود نص فى الدستور أو القوانين أو اللوائح يمكن تطبيقه على الدعوى المنظورة أمامه ، يقيم من نفسه مشرعاً وقاضياً ويستمد من مبادئ العرف أو الشريعة أو القانون

الطبيعى أو العدالة قواعد يطبقها على الدعوى ويخرج منها إلى حكم فيها يحقق العدالة الاجتماعية .

فالقاضى فى هذه الحالة يكمل بالمبادئ التى يضعها التشريعات الناقصة أو القاصرة ، ويضع بهذه المبادئ متى ترادفت دستوراً للحالات والعلاقات التى تنطبق عليها ، ويكون بذلك مصدراً أساسياً من مصادر التشريع .

وإن للقضاء سلطة أخرى فى تفسير القوانين واللوائح ، فإنه إذا ما وجد فيها غموضاً أو تناقضاً عمد إلى تفسيرها تفسيراً قضائياً على أسس سليمة من قواعد التشريع والتفسير والعدالة الاجتماعية .

ويدخل فى هذا الباب أيضاً حق السلطة القضائية فى مراقبة دستورية للقوانين ، أى أنه إذا ما تعارض قانون دستورى مع قانون عادى كان من سلطة القاضى ترجيح الأول وتطبيقه واستبعاد الثانى من التطبيق .

والمقصود بالقوانين الدستورية تلك التى تتكلم عن شكل الدولة أو نوع الحكومة أو التى تبين السلطات المختلفة فى الدولة من حيث تكوينها واختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها أو التى تبين حقوق الأفراد وحررياتهم .

أما القوانين العادية فهي التي لا تشمل شيئاً من ذلك .
ولما كانت القوانين الدستورية هي النظام الأساسي الرئاسي
للدولة ، وله الصدارة والقداسة فهي — والحالة هذه — أسمى
وأعلى مرتبة من القوانين العادية ، ويجب لذلك أن تصدر القوانين
العادية منطوية تحت هذا النظام ، متفقة معه ، مستظلة بلوائه .
ملتزمة نطاقه وحدوده .

ولذلك تراعى السلطة التشريعية عند وضع مشروعات
القوانين العادية عدم مخالفتها للدستور .

ولكن ماهو الحال إذا ما صدر قانون عادي مخالفاً للدستور ؟
وهل تملك السلطة القضائية إلغائه أو عدم تطبيقه ؟

لقد اختلفت الدول في هذا الصدد فمنها من رأى عدم جواز
إعطاء هذا الحق للسلطة القضائية وذلك طبقاً لما ذهب إلىه هذه
الدول من تفسير لنظرية الفصل بين السلطات وعدم جواز
مراقبة السلطة القضائية لأعمال السلطة التشريعية ومنها القوانين .
ومن الدول من رأى جواز ذلك ولكنه أنشأ محكمة دستورية
علياً لمراقبة دستورية القوانين .

ورأى فريق آخر من الدول إسناد حق مراقبة دستورية
القوانين إلى المحاكم العادية أو مجلس الدولة بحيث لا ينعقد اختصاصها

في بحث دستورية القانون إلا في دعوى مطروحة أمامها وبناء على دفع من أحد الخصوم، وبحيث تكون ولايتها عندئذ مقصورة على عدم تطبيق القانون الغير دستوري على الدعوى المعروضة فلا يجوز لها إلغاؤه أو الأمر بوقف تنفيذه .

وإن الدول التي أخذت بحق السلطة القضائية في مراقبة دستورية القوانين استندت إلى عدة أدلة ومنها ما ذكرته محكمة القضاء الإداري في حكم لها، إذ قالت إن مبدأ الفصل بين السلطات لا يمنع من النظر في دستورية القوانين لأن الدساتير تقضى بأن يكون استعمال السلطات لوظائفها على الوجه المبين بها — وهذا يعني احترام السلطات لأحكام الدستور وضرورة تعاونها على إعمال هذا الاحترام وتنفيذه ، ومن ذلك أن تتعاون أى سلطة مع سلطة أخرى لدعم الدستور وعدم تطبيق ما يخالفه .

وإن السلطة القضائية وهي المختصة بتطبيق القوانين وتفسيرها عند نظر أى نزاع مطروح أمامها يجب عليها أن تبين القانون الواجب التطبيق ، فإذا تعارض الدستور مع القانون العادى وجب تفضيل الدستور وترجيحه وإعلاء كلمته لأن القانون هو الأعلى والقائم في محل القداسة والواجب الاتباع .

وليس أدل على صحة هذه النظرية وذلك الاستناد من أن

الدستور عندما يعالج حالة القوانين المعمول بها قبل صدوره
ينص على أن كل مقررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح
والقرارات من الأحكام — ، وكل ما سُنَّ أو اتخذ من قبل من
الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعه — يبقى
نافذاً بشرط أن يكون نفاذه متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة
التي يكلفها الدستور .

وهذا المبدأ في رقابة القضاء لدستورية القوانين هو الذي
أخذت به الجمهورية العربية المتحدة .

ويرى فريق كبير من الفقهاء في بعض الدول أنه من الخير
للدولة إنشاء محكمة عليا دستورية خاصة لمراقبة دستورية القوانين
وعلى أية حال فإن تساند السلطات في ظل قاعدة الفصل
بينها ورقابتها على بعضها هو من أصول ومميزات الحكم
الديمقراطي ، والأسس الاشتراكية ، ومبادئ العدالة الاجتماعية .



العدالة الاجتماعية والأنظمة الدستورية في مصر ثم في الجمهورية

يعني أن تتكلم في هذا الكتاب عن مبادئ
النظام الدستوري في مصر قبل عام ١٩٢٣ إذ يجوز
أن يقال إنه لم يكن بها عندئذ نظام ديمقراطي أو مجلس نيابي
شعبي بالمعنى المفهوم، وإنما كانت هناك مجالس مقيدة الاختصاصات
أو استشارية.

وجاء دستور سنة ١٩٢٣ متضمنا عدة مبادئ ديمقراطية
عن حقوق الأفراد وحررياتهم ، ولكن هذه المبادئ لم تظهر
بنصيها المنشود في التطبيق لعدة أسباب منها أنها قيدت بقيود
مرنة عن وقاية النظام الاجتماعي نفذ منها المشرع إلى التحايل على
التضييق من الحريات في التنظيم ، ثم التوسع في هذا التضييق
عند التنفيذ ، ومنها أن هذه الحقوق والحريات بالرغم من
ضغطها لم تجد سبيلها ممهداً بسبب قيام الاستعمار والامتيازات
وسوء تطبيق نظام الأحزاب ، وتسلب الهيئة الحاكمة على
إرادة الشعب .

ولما أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، استمرت النتائج المذكورة

على حالها في مناهضة الحقوق والحريات بسبب ما أسفرت عنه هذه المعاهدة من استقلال مقيد مع استمرار النفوذ الأجنبي والاضطهاد والتضليل السياسى .

ولعل هذا ما قصده الأستاذ الكبير شبح القضاة والفقهاء المرحوم عبد العزيز (باشا) فهمى عند ما قال عن دستور عام ١٩٢٣ (إن ثوبه فضفاض) ، وذلك حق لأن البلاد ما كانت لتستفيد من هذا الدستور بسبب أوضاعها السياسية والاجتماعية وقتئذ .

وقامت ثورة يولية سنة ١٩٥٢ ، معلنة إرادة الشعب - ووضع دستور مؤقت طبقا للأوضاع التى اقتضتها الثورة فى دور الانتقال .

وفى عام ١٩٥٦ صدر دستور الجمهورية العربية المتحدة مشتملا على نصوص متعددة متعلقة بالحقوق والحريات ، وقد وضعت تلك النصوص على أسس متينة من مبادئ الديمقراطية .

ونظراً لقيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا وإعلان الجمهورية العربية المتحدة ، ولوجوب قيام دستور موحد للجمهورية

الأممية المتحدة، فقد صدر دستور مؤقت عام ١٩٥٨ على أن يصدر
بعدئذ الدستور النهائي .

ويقوم مجلس الأمة اليوم بوضع مشروع هذا الدستور ،
هذا وقد تضمن دستور عام ١٩٥٨ خطوطاً رئيسية عن مبادئ
الحقوق والحريات .

ولا ريب أن مجلس الأمة سيقدم للبلاد مشروع دستور على
نسق أحدث الدساتير الديمقراطية فتتحقق به إرادة الشعب وآمال
البلاد والعدالة الاجتماعية ، إذ أن ذلك هو الجدير بالجمهورية
وبالوحدة وبالقومية العربية .

وإتينا في الأبواب التالية تسكلم بصفة مجملة عن مبادئ العدالة
الاجتماعية في دستور سنة ١٩٥٦ ثم في دستور سنة ١٩٥٨ .



العدالة الاجتماعية

في دستور الجمهورية المصرية

الصادر سنة ١٩٥٦

دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر في عام



١٩٥٦ على أغلب مبادئ الديمقراطية والعدالة

الاجتماعية — ومن ذلك :

نص الدستور في المادة الثانية على أساس الديمقراطية

إذ قررت أن السيادة للأمة وأن ممارستها تكون على الوجه المبين في الدستور .

ونص في المادة الرابعة على دعائم العدالة الاجتماعية

إذ قررت أن التضامن الاجتماعي أساس المجتمع المصري .

ونص في المادة الخامسة على أساس كيان المجتمع وهو

الأسرة وعلى مقوماتها إذ قررت أن الأسرة أساس المجتمع

قوامها الدين والأخلاق والوطنية ، كما نص في المادة الثامنة

عشرة على أن الدولة تكفل وفقا للقانون دعم الأسرة وحماية

الأمومة والطفولة .

وعرض الدستور في المادة السادسة منه لركن من أركان

العدالة الاجتماعية والحقوق الأساسية إذ قررت تلك المادة

أن الدولة تكفل الحرية والأمن والطمانينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين .

ونصت المادة السابعة منه على العدالة الاجتماعية في الاقتصاد بعبارة صريحة إذ قررت أن ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة .

ونصت المادة الثامنة من الدستور على مبدأ اجتماعى واقتصادى هام يتضمن مدى تدخل الدولة فى النشاط الفردى ، وجعلته يتفق مع العدالة الاجتماعية ومع المذهب الديمقراطى الاشتراكى المعتدل - إذ قررت تلك المادة أن النشاط الاقتصادى حر على ألا يضر بمصاحبة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم أو كرامتهم .

كما نصت المادة التاسعة على حرية رأس المال فى الحدود التى ذكرتها فقد قررت أن رأس المال يستخدم فى خدمة الاقتصاد القومى ولا يجوز أن تتعارض طرق استخدامه مع الخير العام للشعب .

ونصت المادة العاشرة على مثل ما تقدم إذ قررت أن القانون

يكفل التوافق بين النشاط العام والنشاط الاقتصادى الخاص تحقيقاً للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب .

ونصت المادة الخامسة عشرة على قاعدة اقتصادية هامة مستمدة من الاتجاهات المتقدمة الذكر إذ قررت أن الدولة تشجع الادخار وتشرف على تنظيم الائتمان وتيسر استغلال الادخار الشعبى .

وفى المادة الحادية عشرة نصت على قداسة الملكية الفردية ، وعلى حق الملكية ومداها إذ قررت أن الملكية الخاصة مصونة ، وأن القانون ينظم أداء وظيفتها الاجتماعية ، وألا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون .

وعرضت المادة الثانية عشرة لحد الملكية الزراعية ولحق التملك إذ قررت أن القانون يحدد الحد الأقصى للملكية الزراعية بما لايسمح بقيام الإقطاع وبأنه لايجوز لغير المصريين تملك الأراضى الزراعية إلا فى الأحوال التى بينها القانون .

ونصت المادة الرابعة عشرة على أن القانون ينظم العلاقة بين ملاك العقارات ومستأجريها .

ونصت المادة السادسة عشرة على التعاون إذ قررت أن الدولة تشجع التعاون وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها .

وينظم القانون الأحكام الخاصة بالجمعيات التعاونية .

ونصت المادة السابعة عشرة على أهم مبدأ من مبادئ العدالة الاجتماعية وهو رعاية مستوى المعيشة وتوفير الخدمات العامة إذ نصت المادة على ما يأتي : (تعمل الدولة على أن تيسر للمواطنين جميعاً مستوى لائقاً من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية) .

ونصت المادة التاسعة عشرة على حق من حقوق المرأة إذ نصت على أن الدولة تيسر للمرأة التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الأسرة .

ونصت المادة العشرون على حماية النشء من الاستغلال ووقايته من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي .

ونصت المواد الحادية والعشرون والرابعة والعشرون والخامسة والعشرون على مبادئ اجتماعية هامة تملئها العدالة الاجتماعية فقررت أن للمصريين الحق في المعونة في حالة الشيخوخة وفي حالة المرض وفي حالة العجز عن العمل ، وأن الدولة تكفل خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والصحة العامة وتوسعها تدريجياً — كما تكفل تعويض المصابين بأضرار الحرب . وتعويض المصابين بسبب تأدية واجباتهم العسكرية .

ونصت المادة الثانية والعشرون على أن العدالة الاجتماعية هي أساس الضرائب والتكاليف العامة .

ونصت المادة الثالثة والعشرون على التكافل الاجتماعي إذ قررت أن المصريين متضامنون في تحمل الأعباء الناتجة عن الكوارث والمحن العامة .

ونصت المادة التاسعة والخمسون على مبدأ هام تمليه العدالة الاجتماعية وهو إعفاء الدخل الصغيرة من أداء الضرائب والتكاليف العامة .

ونصت المادة الثلاثون على حق الجنسية للمواطنين وبأنه لا يجوز إسقاطها أو الإذنت في تغييرها أو سحبها إلا في حدود القانون .

ونصت المادة الحادية والثلاثون على حق المساواة إذ قررت أن المصريين لدى القانون سواء — وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

ونص الدستور في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، على بعض مبادئ الحرية الشخصية إذ قررت أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون — ولا عقاب إلا على الأفعال

اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها . وأن العقوبة شخصية — وأنه لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا وفق أحكام القانون ، وأنه يحظر إبداء المتهم جسائياً أو معنوياً — وأنه لا يجوز إبعاد مصرى عن الأراضى المصرية أو منعه من العودة إليها — وأنه لا يجوز أن يخطر على مصرى الإقامة فى جهة ولا أن يلتزم الإقامة فى جهة أو مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون .

ونص الدستور بعدئذ على حقوق متفرعة وداخلة فى حق المساواة وحق الحرية الشخصية ومن ذلك :

أن المادة الحادية والأربعين نصت على حرمة السكن وعلى أنه لا يجوز مراقبتها ولا دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

وأن المادة الثانية والأربعين تقضى بحرية المراسلة وسريتها وبأنها مكفولة فى حدود القانون .

وأن المادة الثالثة والأربعين تنص على حرية الاعتقاد وعلى الدولة أن تحمى حرية القيام بالشعائر الدينية والعقائد طبقاً للعادات المرعية وعلى ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافى الآداب .

وأن المادة الرابعة والأربعين نصت على حرية الرأي والبحث العلمي وعلى أن لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون .
ونصت المادة الخامسة والأربعون على حرية الصحافة والطباعة والنشر وعلى أنها مكفولة وفقاً لصالح الشعب وفي حدود القانون .

وأن المادة السادسة والأربعين قد نصت على حرية الاجتماع إذ قضت بأن للمواطنين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخطار سابق ، وبأنه لا يجوز للبوليس أن يحضر اجتماعاتهم — وبأن الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون على أن يكون أغراض الاجتماع ووسائله سليمة ولا تنافي الآداب .

وأن المادة السابعة والأربعين قد نصت على حق تكوين الجمعيات إذ قررت أن للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون كما أن المادة الخامسة والخمسين قد نصت على هذا الحق بالنسبة للنقابات إذ قررت أن إنشاء النقابات حق مكفول وأن للنقابات شخصية اعتبارية وذلك على الوجه المبين في القانون .

أما حرية التعليم وحدودها فقد نصت عليها المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ — فقد قررت أن التعليم حر في حدود القانون والنظام العام والآداب — وأنه حق للمواطنين تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها تدريجياً — وأن الدولة تهتم بصفة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي ، وتشرف على التعليم العام ، وتنظم بالقانون شؤونه وأنه في مراحله المختلفة في مدارس الدولة بالبحان في الحدود التي ينظمها القانون — وأنه في مرحلته الأولى إجباري وبالبحان في مدارس الدولة .

وفي المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ عرض الدستور للعمل والعمالة فنص على توفير العمل ، وتنظيم العمالة مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية أما المادة السادسة والخمسون فقد نصت على الخدمات الصحية إذ قررت أن الرعاية الصحية حق للمصريين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها تدريجياً .

وفي المادة الحادية والستين نص الدستور على واجب مفروض على المواطنين وهو احترام الآداب الاجتماعية العامة .
وفي المادة الحادية والستين نص الدستور على الحق السياسي

الأول وهو حق الانتخاب إذ قرر أن الانتخاب حق للمصريين على الوجه المبين في القانون ، ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم وفي المادتين الثانية والستين والثالثة والستين نص الدستور على حق مخاطبة السلطات وحق تقديم الشكاوى إذ قرر أن للمصريين مخاطبة السلطات العامة كتابة وبوقوعهم ، ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية ، وأن للمصريين حق تقديم الشكاوى إلى جميع هيئات الدولة عن مخالفة الموظفين العموميين للقانون أو إهمالهم واجبات وظائفهم .

ومن هذا جميعه يبدو واضحاً أن هذا الدستور جاء جامعاً للأغلبية الساحقة من المبادئ الديمقراطية ، ومبادئ العدالة الاجتماعية ، ومحققاً لسيادة الشعب ، ويساعد على تطبيق تلك المبادئ طبقاً لأصولها بما يحقق الخير العام ، والمبادئ السياسية السليمة .



العدالة الاجتماعية في الدستور المؤقت^١ للجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨

في فبراير سنة ١٩٥٨ ، أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة - وأسفر الاستفتاء عليها وعلى رئاسة الجمهورية عن الموافقة الشعبية . وفي مارس سنة ١٩٥٨ ، أعلن الدستور المؤقت للجمهورية ونص في المادة الثالثة والسبعين منه على أن يعمل به إلى حين إعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة . وقد تضمن هذا الدستور عدة مبادئ أساسية للديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الأفراد وحرياتهم .

ومن ذلك أنه نص في المادة الأولى على سيادة الشعب - كما نص في المادة الثامنة على أن التضامن الاجتماعي أساس المجتمع . ونص في المادة الرابعة على أن يكون تنظيم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة .

وقضى في المادة الخاصة بحقوق الملكية وصيانتها وعلى ألا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تمويض عادل وفقاً للقانون .

وتضمنت المادة السادسة مبدأ هاماً وهو أن تكون العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة .

وفي المادة السابعة نص الدستور على حق المساواة .
وفي المادة الثامنة نص الدستور على ألا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها .

وفي المادة التاسعة نص الدستور على تحريم تسليم اللاجئين السياسيين .

وفي المادة العاشرة نص الدستور بصفة عامة على أن الحريات العامة مكفولة فى حدود القانون .

وبالرغم من أن هذا النص الأخير قد استعاض عن تفصيل الحريات وأنواعها بإيراد ذكر المبدأ العام — إلا أن هذا فيه الكفاية التوقيفية إذ أنه يحيل بصفة ضمنية على المبادئ العامة الشاملة لجميع الحريات الأساسية المعترف بها طبقاً للمبادئ الديمقراطية .

وفي المادة الحادية عشرة من الدستور نص على التجنيد الإجبارى وأداء الخدمة العسكرية .

وفي المادة السابعة والعشرين نص على أنه لا يجوز إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ، ولا يجوز

إعفاء أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز
تكلف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود
القانون .

وجاء الفصل الرابع من الباب الرابع خاصاً بالسلطة القضائية
وقد قررت المادة التاسعة والخمسون من هذا الفصل أن القضاة
مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون — ولا يجوز
لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة .


وقررت المادة الستون أن القضاة مستقلون غير قابلين للعزل ،
وذلك على الوجه المبين بالقانون — كما قررت المادة الحادية
والستون أن القانون يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .
ونصت المادة الثالثة والستون على أن تصدر الأحكام وتنفذ
باسم الأمة .



وهذا هو الدستور المعمول به الآن بصفة مؤقتة إلى أن يتم
وضع الدستور النهائي ، وتستوفي إجراءات وضعه والتصديق عليه .
وقد أعلن السيد رئيس الجمهورية من منبر مجلس الأمة
تكليفه بالشروع في وضع مشروع الدستور الدائم .

ويبدو واضحاً من المادة الثالثة والسبعين من مشروع الدستور
المؤقت أن مشروع الدستور النهائي سيعرض على الشعب
للموافقة عليه .

العدالة الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة

 أعلنت الجمهورية العربية المتحدة سياستها نحو العدالة الاجتماعية ، تلك السياسة المستمدة من كونها دولة ديمقراطية اشتراكية تعاونية ، وهي سياسة تحقق العدالة الاجتماعية لأن الديمقراطية هي حكم أغلبية الشعب للشعب وهي أساس الشورى وإرادة الشعب والعدالة الاجتماعية ، ولأن الاشتراكية التي يستهدفها شعبنا هي الاشتراكية الديمقراطية الاجتماعية المعتدلة التي تستبعد كل المبادئ الرأسالية وكل المبادئ الفوضوية أو الهدامة أو المنافسة للمقومات الأساسية للإنسانية والمجتمع .

خصوصاً وأن هذا النوع من الاشتراكية الذي اصطفيه إننا يتفق مع طبيعتنا ويتسق مع ديننا وأخلاقنا وعاداتنا وإرادتنا ومزاجنا وحاجاتنا ووضعنا الجغرافي وتاريخنا وصوألنا العامة على اختلاف أنواعها ، وأن هذا النوع من الاشتراكية هو وحده الذي يتفق مع أصول العدالة الاجتماعية .

أما التعاون الذى تتطلبه ونسعى إليه فهو التعاون الذى يقوم على القاعدة الشعبية ويستمد منها قوته كما يقوم على الوعى الشعبى وعلى التكافل والنزاهة والكفاية والتنظيم والوطنية وذلك حتى يؤتى ثماره فتتحقق به العدالة الاجتماعية .

هذه هى أهداف الجمهورية فى صورها الحقيقية وعلى الأسس المنشودة وفى الحدود التى نطلبها ونلتزمها ، وهى الأهداف التى اتجهت إليها إرادتنا ، وقام عليها نظامنا ، وتبلورت فيها جهودنا ووجب علينا لذلك رعايتها ، والعمل بها . والتضامر لها ، والسير على مقتضاها .

وهذه هى الأهداف التى حرص السيد رئيس الجمهورية فى كثير من المناسبات والخطب الوطنية على إبراز معانيها وتفصيل محورها وتخطيطها .

وعلى أساس هذه السياسة قامت الجمهورية بكثير من الجهود والمشروعات والخدمات العامة فى النواحي المختلفة بما فى ذلك النواحي الزراعية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك لتوفير العدل والأمن والصحة والتعليم والثقافة والرخاء للشعب .

وإن الأمة لتؤمن بمجدوى الدراسة العميقة ورسالة التخطيط

الاقتصادى والاجتماعى فى هذا المجال ، وذلك للعوازنة بين
المشروعات المختلفة من حيث أهميتها ومن حيث كونها عاجلة
الثمار أو بعيدة المدى ، ومن حيث نتائجها المؤكدة أو الاحتمالية ،
ومن حيث مقدار نفعها للشعب وكذلك للعوازنة بين الدخول
وبين صوالح الشعب على اختلاف طبقاته وطوائفه ، ولإيثار
الخدمات العامة والجهود التى تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة ،
ولإقامة القوانين على الأسس السليمة . وكل ذلك فى ضوء
المبادئ الديمقراطية . وفى إطار العدالة الاجتماعية .

والله نسأل أن يلهمنا جميعاً ما فيه رضاؤه ، بما فى ذلك
تقديس العدالة الاجتماعية ، وهى مرتبة من أسمى مراتب
الإنسانية .



مطبع دار القلم بالقاهرة

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة .
- تيسر لكل قارئ أن يقيم في بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر . في أوله وفي منتصفه

الكتاب القادم

السينما والمجتمع

محمد حامى سائمان

أول أغسطس ١٩٦١